

تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن

هيا حسين الطرونة، محمد المعاني*

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن، وذلك من خلال دراسة الموائيق الدولية التي وقّع عليها الأردن، وأهم الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية العاملة في مجال عمالة الأطفال بالإضافة إلى آلية تطبيق هذه الاستراتيجيات من خلال البرامج التي تم تطبيقها على أرض الواقع. ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم استخدام المنهج الكيفي لتكوين فهم أعمق للسياسات الاجتماعية والاستراتيجيات الوطنية من ناحية التصميم، وآلية تطبيقها وتحليل الوثائق الصادرة عن أهم المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال في الأردن والمتمثلة بوزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة. ونظراً لاستخدام هذا المنهج فقد استخدمت الباحثة أيضاً المقابلة المتعمقة مع عينة من الخبراء في مجال عمالة الأطفال والعاملين في برامج مكافحتها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من التزام الأردن بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال إلا أن هناك ضعفاً في تصميم السياسات الخاصة بمكافحة عمالة الأطفال وتنفيذها، وضعف في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية في هذا المجال مما يؤدي إلى تقديم خدمات غير متكاملة للأطفال والعاملين وأسرهم، إضافة إلى عدم تطوير التشريعات والسياسات أو تعديلها بالشكل المناسب للحد من تلك الظاهرة.

الكلمات الدالة: عمالة الأطفال، السياسات الاجتماعية، التقييم.

المقدمة

ومن بين المهن المعنية بمجال الطفولة، مهنة الخدمة الاجتماعية، التي تتطرق في فلسفتها، من الإيمان بكرامة الإنسان وحرية، وحقه في العيش الكريم، وتعمل من خلال طرقها ومجالاتها المختلفة، على خدمة المحتاجين والفقراء والمهمشين، دون تمييز أو تفرقة تبعاً للون أو الجنس أو المعتقد أو العمر، وتسعى لتمكين الإنسان، وتحقيق الرفاه الاجتماعي له. ولقد احتل موضوع الطفولة مكانة مهمة ضمن مجالات الخدمة الاجتماعية. سواء فيما يتعلق بالالتزام بالموائيق الدولية المدافعة عن حقوق الطفل، والداعية إلى إيجاد تشريعات تضمن حماية ورعاية الطفولة، أو في المجال العملي الساعي لترجمة كل ذلك على أرض الواقع. ومن بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الدول والمنظمات الدولية موضوع عمالة الأطفال. ونظراً لأهميته فقد ألزمت الدول نفسها برسم السياسات وإصدار التشريعات ووضع الخطط والبرامج من أجل مكافحة عمالة الأطفال.

ولقد التزم الأردن بتلك الموائيق والاتفاقيات الساعية لحماية الطفولة، وحققت إنجازات مشهودة في مجال الطفولة، كما أخذ على عاتقه مسؤولية الاهتمام بجميع الأمور المتعلقة بالطفولة، ومن بينها عمالة الأطفال. لذلك تهدف هذه الدراسة لتقييم السياسات الاجتماعية المعنية بعمالة الأطفال في الأردن، لأن

ما من أمانة في عنق العالم تفوق في قدسيته الأطفال، لأن حمايتهم واحترام حقوقهم هو حماية لمستقبل البشرية كلها. حيث يقاس تقدم الدول والشعوب على ما تبذله من جهد لرعاية أطفاله. ومما لا شك فيه أن قطاع الطفولة يعد من القطاعات المهمة على المستويات كافة، حيث لم يعد الحديث عن الأطفال يرنكز على أنهم رجال المستقبل - فقط - بل هم إنسان الحاضر أيضاً. ولذلك حظي ولا زال، قطاع الطفولة باهتمام عالمي ومحلي. وقد أخذت الدول المختلفة على عاتقها الالتزام بالموائيق الدولية الخاصة بالطفولة، وعملت على ترجمة ذلك من خلال التشريعات والسياسات والبرامج الهادفة لحماية ورعاية الطفولة. ونظراً لأن موضوع الطفولة من المجالات المتداخلة والمتكاملة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فقد عملت عدة تخصصات في هذا المجال من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، والوصول إلى طفولة آمنة، محمية، واعدة تعيش في ظروف إنسانية ملائمة.

* كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/08/14، وتاريخ قبوله 2016/10/08.

التزاماتها في هذا المجال، وتحديدًا في مجال عمالة الأطفال وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهميتها في تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن من خصوصية الموضوع ذاته، لذلك تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. تزايد عدد الأطفال العاملين في الأردن، مما يدعو إلى الحاجة لتقييم السياسات الاجتماعية العاملة في هذا المجال.
2. وجود نقص في الدراسات النوعية التي تناولت موضوع تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن وبالتالي من المأمول أن تسهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم إضافة علمية نظرية وعملية.
3. من المأمول أن تساعد نتائج الحكومات وصانعي القرارات والمعنيين بقطاع الطفولة للتعامل بكفاءة وفاعلية للحد من هذه الظاهرة.

الدراسات السابقة

تتعدد الاتجاهات والآراء في طرح موضوع عمالة الأطفال سواء في الأردن أو خارجه. ومن الملاحظ اختلاف الباحثين حول مفهوم العمل والأطفال، وهذا يتضح من خلال عناوين الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال دراسة (مرقة، 1998) عمل الأطفال، ودراسة (درويش، 2001) (الهلال، 2003) عمالة الأطفال، (نصرالدين، 2001) الأطفال العاملين، (المطيري، 2000) عمل الأحداث، وأخيراً (عبدالجواد، 1999) عمالة أطفال الشوارع.

وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي ناقشت الجوانب المختلفة لعمالة الأطفال، حيث تم تقسيمهم حسب الموضوعات من الأسباب التي دفعتهم للعمل وأشكال عمالة الاطفال وآثارها:

الدراسات التي تناولت أشكال عمالة الأطفال:

لقد أجريت العديد من الدراسات حول أشكال عمالة الأطفال، وكانت أكثر أشكالها وأخطرها شيوعاً في العالم وبخاصة في الدول النامية هي الخدمة المنزلية (سليمان ومرقة، 2002) (أبو حديبة، 1982) (ناصر، 1994). وفي هذا العمل يكون الأطفال معرضين أكثر لخطر الإساءة الجنسية (درويش، 2001) (اليونيسف، 2006). بالإضافة إلى العمل القسري للأطفال وعبوديتهم واستغلالهم بأسوأ الأشكال وتجريدتهم من أسمى معاني الطفولة (درويش، 2001) (سليمان ومرقة، 2002) (اليونيسف، 2006).

وتحدثت الدراسات عن شكل آخر من عمالة الأطفال، وذلك باستغلالهم في تجارة الجنس لما لهذا النوع من العمل من أضرار جسمية ونفسية وتعرضهم لكثير من الأمراض مثل

توضيح واقع هذه السياسات يسهم في فهم واقعها وتطويرها بما يخدم الأهداف النبيلة التي تحملها الدولة لأبناء المجتمع باعتبارهم وسيلة التنمية وغايتها.

مشكلة الدراسة

يحتل الطفل في أي مجتمع مكانة خاصة في البناء الاجتماعي لكونه مستقبل الأمة، وعلى الرغم من الاهتمام بالطفولة في الأردن إلا أن قطاع الطفولة في العالم بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص لا زال يواجه الكثير من الصعوبات، التي من بينها الجهل بالتشريعات التي تتصل بحقوق الطفل على اختلاف أنواعها بالإضافة للاعتداءات الموجهة ضدهم. ونظراً لأن الطفولة من القطاعات المهمة فقد قام الأردن برسم السياسات وإصدار التشريعات لحماية القطاع في مختلف الجوانب، كما أنشأ المؤسسات المعنية بذلك.

تعد عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة في الوقت الحالي، وذلك بفعل استفحالها والنتائج السلبية التي تنتج عنها على الرغم من وجود زخم قانوني على الصعيدين الدولي والوطني إلا أن الواقع العملي يؤكد تزايد هذه الظاهرة مع مرور الوقت، مما يقتضي البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك من خلال تقييم هذه النصوص لاكتشاف الثغرات فيها بالإضافة إلى تقييم الاستراتيجيات والسياسات العامة. ولذلك سنتناول هذه الدراسة موضوع تقييم السياسات الاجتماعية المعنية بعمالة الأطفال في الأردن من حيث تصميم هذه السياسات وتنفيذها ودرجة تكاملها مع باقي الجوانب المتصلة بها.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. إلى أي مدى التزم الأردن بالتوقيع على المواثيق الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال؟
2. إلى أي مدى يمكن عدّ الاستراتيجيات والسياسات المقررة في الأردن كافية للتعامل مع عمالة الأطفال؟
3. إلى أي مدى يمكن عدّ البرامج المنفذة في الأردن فعالة للتعامل مع عمالة الأطفال؟

أهمية الدراسة

لقد أولت الدول والمنظمات الدولية اهتماماً كبيراً في مجال الطفولة، ووضعت السياسات والبرامج التي تعتمدها الدول لتنفيذ

للتعليم وقلة أهميته (عبد العزيز، 1999) (عبود، 1997) (رمزي وعادل، 1990) (دبوب، 2001) لها دور كبير في احتمالية دخول الأطفال إلى سوق العمل مبكراً.

وأشارت مجموعة من الدراسات إلى بعض الأسباب الثقافية والعادات في بعض المجتمعات، التي قد تشجع الأطفال على العمل مبكراً في رغبة من الأسرة بدمج أطفالها في مهنة الأسرة وحمايتهم من التشرد والبطالة في المستقبل وتوريث مهنة الآباء إلى الأبناء، بالإضافة إلى تحفيز الطفل على تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات (سليمان مرقه، 2002) (عبد العزيز، 1999) (درويش، 2001).

في حين أشارت بعض الدراسات إلى أسباب ديموغرافية من تزايد معدلات الولادة مع انخفاض معدل الوفيات والهجرات القسرية بعد الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى الانفجار السكاني مما تسبب في رفع معدلات الإعالة وزيادة نسبة البطالة مما أسهم في نشوء المشكلات الاجتماعية وأولها عمالة الأطفال (سليمان وسوسن، 2002) (سليمان مرقه، 2002).

الدراسات التي تناولت الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال: فيما يخص الآثار الناتجة عن عمالة الأطفال فقد أشارت مجموعة من الدراسات إلى الآثار الصحية نتيجة تعرض الطفل للضوضاء وحرارة الشمس والتهوية السيئة والغبار (نصر الدين، 2001) (عبد العزيز، 1999) (Ahmed, 1999) وتعرض الأطفال العاملين في مجال الصناعة إلى الإصابة بالأمراض الجلدية وأمراض العيون والأمراض الصدرية والعصبية (عبد الفتاح، 2001) (المطيري، 2000) (عبد الحق، 2002) (Kurt&david, 2005) (Hawamdeh & Spencer, 2002) (Raheretal., 2003).

وناقشت مجموعة أخرى من الدراسات الآثار النفسية لعمالة الأطفال، التي غالباً ما تتسم بفقدان الشعور بالأمن وفقدان القيمة والكرامة الإنسانية، والحزن والخجل وعدم القدرة على اتخاذ القرار والغضب والانفعال، حيث يعبر عن نفسه في أنماط مختلفة من السلوك مثل السلبية واللامبالاة والخروج عن القانون والعنف (حمزة، 1997) (Shahin & Abu rumman, 2003).

وتتحدث الدراسات أيضاً عن الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال، حيث إن وجود الأطفال في سوق العمل قد يؤدي إلى تشربهم الأخلاقيات والقيم السلوكية السيئة مثل: التدخين وتعاطي المخدرات والمشروبات الروحية واستنشاق المواد الضارة مما يسبب لهم الكثير من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية ويدفعهم إلى الاختلاط في عصابات السرقة وارتكاب الجرائم (عبود، 1997) (الخرستي، 1999) (الحريري، 2001)

الإيدز والزهري والسلان (سليمان مرقه، 2002) لكن أشارت دراسات (الحايك، 1997) (ديبو، 1999) (درويش، 2001) إلى أن مثل هذا النوع من العمل غير موجود في مجتمعاتنا العربية لاعتناق الغالبية الإسلام والديانات السماوية التي حرمت ممارسة الجنس خارج أطار الزوجية.

وناقشت دراسة (سليمان مرقه، 2002) (david & kurt, 2005) عمل الأطفال في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية وتعرضهم بشكل مستمر لتأثير المواد الكيماوية وأجواء مناخية غير صحية وتعرضهم للاستغلال من قبل أصحاب العمل لساعات عمل طويلة وأجور ضئيلة. وطرحت مجموعة من الدراسات عمل الفتيات، حيث تتعرض الفتيات للعديد من الضغوط الجنسية من قبل أصحاب العمل ويتم استغلالهم لتجارة الجنس والدعارة وتحرمهم من حقهم في التعليم (أبو حديبة، 1982) (درويش، 2001). في حين أضافت دراسة (ديبو، 1999) (Shahin & AbuRumman, 2003) إلى أن معظم الأعمال التي تقوم بها الفتاة العربية عامة والأردنية خاصة هي ضمن نطاق الأسرة كالخياطة والتطريز.

الدراسات التي تناولت أسباب عمالة الأطفال: أما الدراسات المتعلقة بأسباب عمالة الأطفال فقد قدمت الكثير من الدراسات مجموعة من الأسباب التي قد تدفع الأطفال للعمل، فأشارت دراسة (أبو حوسة، 2002) (رمزي، 1998) (عبدالله، 1986) (علي، 1995) (Aragao, 1997) (Buchmann, 2002) (Mendelievich, 1979) أن الفقر وغياب التنمية الاقتصادية هي من أسباب عمل الأطفال، الأمر الذي يدفع هذه الأسر لإرسال أبنائها للعمل بدلاً من إرسالهم للمدرسة من أجل مساعدة أسرهم مادياً.

في حين أشارت دراسة (السرطان، 2006) (شومان، 1986) (حمزة، 1996) (نصر الدين، 2001) (Murshed, 2001) إلى أن عمل الأطفال يعود لرغبة لديهم للعمل ومساعدة أسرهم والإنفاق على أنفسهم، بالإضافة إلى تدني المهارات لديهم وقلة الكفاءات في المهن التي يمارسها الأطفال. وأوعزت بعض الدراسات سبب عمالة الأطفال إلى أسباب تعليمية وارتباط العوامل التعليمية بتدني المستوى الاقتصادي للأسرة (الشريف، 2001) (رمزي، 1998) بالإضافة إلى أحد الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال التسرب من التعليم الأساسي (أشتي، 1995) (درويش، 2001) (Greenberger, 1983).

أما الأسباب الاجتماعية الناتجة عنها التفكك الأسري (مرقه، 1998) (قنديل وبدوي، 2004) (رمزي، 1998) (هلال، 2003) وتدني مستوى تعليم الوالدين، وعدم الوعي لحاجات أطفالهم وحقوقهم واعتقادهم بمحدودية العائد المادي

(2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2012) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

وأشارت مجموعة من الدراسات إلى أن من أسباب عدم فعالية الاستراتيجيات والخطط الوطنية في الحد من عمالة الأطفال، وعدم وجود إحصائيات دقيقة حول الظاهرة مما يجعل الرؤية غير واضحة لواضعي السياسات وقلة البحوث التقييمية للسياسات والاستراتيجيات المعمول بها، بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات توفير جميع المعلومات عن الأطفال العاملين وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2012) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

وفيما يخص المورد البشري أشارت الدراسات إلى وجود ضعف في تدريب وتأهيل العاملين في الوزارة والمؤسسات المعنية، بالإضافة إلى قلة إعداد المراقبين في وزارة العمل مما يقلل من الرقابة على أصحاب العمل (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

ونستنتج مما سبق أن معظم الدراسات السابقة اهتمت بالتعرف إلى حجم ظاهرة عمالة الأطفال وأشكالها، وأسبابها، وآثارها على الطفل، من خلال دراسة الأطفال العاملين وأسرههم باستخدام أسئلة الاستبانة، وهي دراسة ذات قيمة كبيرة في هذا المجال إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات أنها تسعى إلى تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن، وذلك من ناحية تصميم هذه السياسات وتطبيقها من خلال تحليل التشريعات والقوانين والإجراءات التي تسعى للحد من هذه الظاهرة عمالة الأطفال وآلية عملها على أرض الواقع ومدى تكاملتها في تقديم الخدمات للأطفال العاملين وأسرههم، من خلال استخدام المنهج الكيفي للحصول على البيانات اللازمة باستخدام عدة وسائل مثل إجراء مقابلات متعمقة مع العاملين في مجال الطفولة لكونهم المنفذين للسياسات في المجال، بالإضافة إلى دراسة المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال في الأردن، وذلك بعد تحليل السياسات في ضوء المعايير الدولية.

مفاهيم الدراسة

(نصر الدين، 2001) (سليمان وسوسن، 2002) (عبد العظيم، 2002) (السرحدان، 2006) (شيخ سروجيه، 2005) (Greenberger, 1983).

وعلى الرغم مما طرحته الدراسات السابقة من آثار سلبية لعمالة الأطفال إلا أن البعض وجد مجموعة من الآثار الإيجابية لعمالة الأطفال، كأن يسهم الطفل في زيادة دخل الأسرة مما يؤدي إلى تحسين أوضاعهم المعيشية (درويش، 2001) (عبد العظيم، 2002)، أو أن عمل الطفل في سن صغير هو جزء من التربية الذي يساعد الطفل على تحمل المسؤولية تجاه الأسرة والمساهمة في ميزانيتها (وهدان، 1996) (International Labour Office, 2002)، بالإضافة إلى مساعدة الطفل على أعاله نفسه وشراء مستلزمات الدراسة، وسد احتياجاته الشخصية وخاصة أثناء العطلة المدرسية وخارج ساعات الدراسة (عبود، 1997) (International Labour Office, 2002).

الدراسات التي تناولت السياسات والخطط الوطنية في مجال عمالة الأطفال

يعد الجانب التشريعي والسياسات من أهم العوامل التي تساعد في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، إلا أن السياسات المعمول بها في الأردن بحاجة لتطوير وتعديل حتى تصبح فعالة بشكل أكثر وهذا ما أشارت إليه الكثير من الدراسات (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2000)، وأشارت الدراسات إلى أن أحد أهم أسباب زيادة ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن هو عدم توفير بدائل اقتصادية للأسر مما يدفعها إلى تشغيل أبنائها بهدف رفع مستوى معيشة الأسرة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2011) (منظمة العمل الدولية، 2014).

كما أوضحت بعض الدراسات إلى أن مكافحة عمالة الأطفال في الأردن تواجه العديد من الصعوبات مثل ضعف التنسيق بين المؤسسات والوزارات العاملة في مجال عمالة الأطفال، وتقديم خدمات متكاملة للأطفال وتلبية جمع احتياجاتهم (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (منظمة العمل الدولية، 2014)، بالإضافة إلى ضعف التوعية حول المخاطر التي قد يعاني منها الأطفال في المستقبل وغياب دور الإعلام (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي،

مفهوم الطفل:

ليس من السهل الاتفاق على تعريف محدد للطفل والطفولة، حيث يرتبط تعريف الطفل باعتبارات عديدة كالاختبار القانوني والنفسي والاجتماعي ولذلك تباينت التشريعات في تحديد من هو الطفل وستعرض الباحثة بعضاً من هذه التعريفات على النحو التالي:

الطفل في اللغة:

يقال: هو يسعى لي في أطفال الحوائج أي أصغرها وأطفال الأنثى: صارت ذات طفل (المعجم الوسيط، ج2، ص566).

الطفل في التشريع الأردني:

لم يعرف القانون الطفل ولكن ميز بين مراحلها حيث نص: الحدث: كل شخص أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً كان أم أنثى.

- الولد: من أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر.
- المراهق: من أتم الثانية عشرة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة.

- الفتى: من أتم الخامسة ولم يتم الثامنة عشرة (الجوخدار، حسن، 1992، ص36).

مفهوم السياسة الاجتماعية:

قد يعترى مفهوم السياسة الاجتماعية في بعض الأحيان كثيراً من الإرباك وعدم الفهم وخاصة أن مصطلح السياسة قد يبدو في معناه العام أنه يتعلق بالنواحي السياسية في المجتمع والمختصة بالعمل السياسي تحديداً. لكن يمكن اعتماد مفهوم السياسة الاجتماعية لغايات البحث على أساس أنها:

"هي مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع وفق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتسم تنفيذ هذه السياسة الاجتماعية برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية" (القبندي، 2013).

مفهوم عمالة الطفل:

يصعب الوصول إلى تعريف موحد ومتفق عليه يتم اتباعه في كل دول العالم حول مفهوم عمالة الطفل حيث تعددت الآراء والاتجاهات حول تحديد مفهوم معين إلا أنه يمكن القول أن عمالة الأطفال:

- "كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية أو النفسية أو العملية ويتعارض مع تعليمه الأساسي" (وزارة العمل، 2006).

- "العمل الاستغلالي المحفوف بالمخاطر الذي يؤثر سلباً على صحة الطفل البدنية والنفسية و/ أو يجرمه من

التعليم وغيره من الخدمات الأساسية" (اليونيسف، 1994).

ولغايات هذه الدراسة سيستخدم مصطلح عمالة الأطفال بأنه كل عمل يقوم به الأطفال ممن هم دون سن الـ 16 ويؤثر على نموهم الجسدي والنفسي والعقلي مما يعيق نموه بالشكل السليم.

مفهوم التقييم:

تتعدد المفاهيم التي تناولت مصطلح التقييم حيث من الصعب إيجاد مفهوم جامع له، أشار قاموس أكسفورد للتقييم كونه تعبيراً رقمياً عن الشيء المراد تقييمه ليعبر عن كم هذا الشيء (Doiach, 1984).

ويعرف السعيد أيضاً التقييم على أنه مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها مقارنة نتائج المشروع مع أهدافه، وذلك لإيجاد طريقة تساعد في اخذ القرارات السليمة التي تسهم في تحسين التخطيط للمستقبل (السعيد، 1989).

الاهتمام في عمالة الأطفال عالمياً

إن الاهتمام برعاية الطفولة موجود منذ بداية الإنسانية، وتزايد الاهتمام في الطفولة أخذ بعداً عالمياً، ففي 26 سبتمبر 1924 أقرت الهيئة العامة لعصبة الأمم إعلان حقوق الطفل ونتيجة الحرب العالمية الثانية فقدت هذه الوثيقة قيمتها. لكن مع تأسيس هيئة الأمم عام 1946 أوصي بإعادة النظر في هذا الإعلان، ويصدر إعلان حقوق الإنسان في سنة 1948 عبرت فيه كل الدول عن اهتمامها بالطفل، وعلى الرغم من إشارة هذا الإعلان بشكل صريح إلى حقوق الطفل وحرية إي أن ذلك لا يعد كافياً ولا يغطي جميع الجوانب الحياتية للطفل، حيث أقرت بعدها اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1959/11/20 (الإعلان العالمي لحقوق الطفل) وأصبح بعدها هذا الإعلان من أهم الوثائق في الحياة الإنسانية.

تبعها بعد ذلك قيام الأمم المتحدة بإنشاء منظمة متخصصة في مجال الطفولة عام 1964 هي منظمة الطفولة العالمية (اليونيسيف)، حيث هدفت هذه المنظمة إلى مساعدة ضحايا الحروب من الأطفال بالإضافة إلى الصحة والتغذية والتربية والتعليم (الخطيب، 1980). وتوالت بعدها العديد من الاتفاقيات التي تختص بالطفولة بشكل عام، التي تسعى لضمان حياة صحية لهم، ومن أهم الموضوعات الخطيرة التي ترتبط بالطفولة هو عمل الأطفال، حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي صدر عام 1959 على عشرة مبادئ تسعى من خلالها إلى تأمين الطفل بكافة حقوقه الأساسية التي يستحقها مثل: أن يحمل اسماً وجنسية وصحة وتعليم وحب وحماية بما

تبعها بعد ذلك الاتفاقية العربية رقم (7) لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية حيث عقد مؤتمر في الإسكندرية بمارس/1977 حيث كانت الدول العربية في وقتها تسعى لمواكبة الدول المتقدمة في مختلف المجالات، وهدفت منظمة العمل العربية إلى تحسين ظروف العمل من خلال تطوير تشريعات العمل، وفيما يخص موضوع عمالة الأطفال نصت المادة (6) فيها على:

1. لا يجوز تشغيل الأحداث من الجنسين في الأعمال الصناعية.

2. لا يجوز تشغيل الأحداث من الجنسين قبل بلوغهم الثامنة عشرة في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة والتي تحددها التشريعات والقرارات واللوائح الخاصة بكل دولة.

3. يحظر تشغيل النساء، في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة والتي يحددها تشريع كل دولة (اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، 1983).

تلاها بعد ذلك ميثاق حقوق الطفل العربي عام 1984، والذي جاء مركزاً على تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها، ودعم الأسرة للنهوض بمسؤولياتها.

وجاءت بعدها الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأحداث بضرورة توفير الرعاية للأحداث الذين أجبرتهم ظروفهم على العمل وحمايتهم من الأضرار التي تؤثر على نموهم الجسمي. من خلال ما تضمنته الاتفاقية من 39 مادة موزعين على ستة محاور رئيسية هي: "نطاق التطبيق، سياسات عامة، شروط وظروف عمل الأحداث، التزامات صاحب العمل، مراقبة التطبيق والعقوبات، أحكام عامة".

عمالة الأطفال في الأردن

لكل دولة من دول العالم تشريعات تنظم بها حياة أفرادها وتحدد من خلالها الحقوق والواجبات المتبادلة بين كل من الدولة والأفراد وتختلف هذه التشريعات مع اختلاف أهداف الدول وسياساتها ودرجة حضارتها، والأردن كغيره من دول العالم الذي سعى من خلال تشريعاته وقوانينه إلى توفير الحماية للطفل بشكل عام والطفل العامل بشكل خاص، فسعى إلى سن تشريعات شاملة تتسجم مع الاحتياجات الوطنية والتحديات العالمية، حيث تمثل رعاية الطفولة ترجمة حقيقية لمدى الأهمية التي يعطيها المجتمع لتنمية مستقبله وازدهاره.

لقد كان الأردن من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل عام 1992، التي تم فيها تحديد حقوق الطفل الأساسية في الحياة، التي تكفل له حياة آمنة وصحية، إضافة إلى مبادرته في المصادقة لإنشاء منظمة الطفولة العالمية

يكفل له الحياة الآمنة وسعيدة ويعيد عن المخاطر. أولت منظمة العمل الدولية موضوع عمالة الأطفال باهتمام خاص حيث تبنت في مؤتمراتها (138) اتفاقية عام 1976 اشتملت على العديد من الموضوعات المرتبطة بعمل الأطفال وتميزهذه الاتفاقية بالشمول، حيث حددت الحد الأدنى للعمل بشكل عام، والحد الأدنى للأعمال الخطيرة. ومن ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 التي تمثل الإطار العام لتنمية قدرات الطفل في جو من الحرية والعدل والكرامة الإنسانية بالإضافة إلى الحد الأدنى من معايير رفاة الطفل، حيث نصت المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل على تنظيم عمل الطفل، ثم اتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتشمل هذه الاتفاقية على 16 مادة وحددت أسوأ أشكال عملهم بجميع أشكال الرق وبيع الأطفال والاتجار بهم والقنانة والعمل القسري أو استخدام الطفل لأغراض الدعارة والأعمال الإباحية أو استخدام الأنشطة غير مشروعة مثل المخدرات بالإضافة إلى الأعمال التي تؤدي بطبيعتها إلى الأضرار بصحة الطفل أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي (مصري، 2012).

الاهتمام العربي في عمالة الأطفال

تتخرط أعداد كبيرة من الأطفال في الوطن العربي في سوق العمل حيث يبلغ عدد الأطفال العاملين في العالم العربي وفقاً لإحصائيات منظمة العمل الدولية عام 2011 ما يقارب 4.13 مليون طفل عامل أي ما يشكل نسبة 6% من النسبة العالمية، وغالباً ما يصبح هؤلاء الأطفال عرضة أكثر من غيرهم للاستغلال (مصري، 2012).

تكثف الدول العربية جهودها من أجل مكافحة عمل الأطفال لما له من آثار خطيرة على الأطفال، وذلك من خلال توقيعها على الاتفاقيات الدولية التي تسهم في الحد من عمل الأطفال فكانت البداية مع الاتفاقية رقم (1) لعام 1966 بشأن مستويات العمل، التي تختص بحماية الأحداث وتحدثت الاتفاقية بثمانية مواد على موضوع عمالة الأطفال وشملوا على ضرورة تحديد تشريع كل دولة سن التشغيل بعمر الثانية عشر وفي الأعمال الصناعية بسن الخامسة عشر، والسابعة عشر في الصناعات الخطيرة أو الضارة، وأن لا تزيد ساعات العمل عن ست ساعات يومياً للذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر. وعدم تكليفهم بأية عمل إضافي فيما عدا الأعمال التي يحددها تشريع كل دولة وإعطائهم الأجور المناسبة ومنح الأحداث ممن في سن السابعة عشر إجازات سنوية تزيد عن العمال البالغين. (اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، 1983).

متخصص في الأردن في مجال عمالة الأطفال، حيث جاء ترجمة للإستراتيجية الوطنية للحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال، ويتضمن نطاق عمله محافظتين هما الزرقاء وعمان وذلك لخدمة الأطفال العاملين والمتسربين فيها وأسرههم. وتمثلت رؤيته بإيجاد أسواق خالية من عمل الأطفال بالإضافة إلى إيجاد أطفال متعلمين ومدرّبين على مهن تتناسب مع قدراتهم وميولهم.

يهدف مركز الدعم الاجتماعي إلى سحب الأطفال العاملين من سوق العمل من خلال الكشف الميداني وإجراء تقييم أولي للحالات المكتشفة، ومنع الأطفال العاملين وحمايتهم أو المتسربين من المدارس ممن هم عرضة للانخراط في سوق العمل من خلال تقديم العديد من الخدمات التعليمية للأطفال النظاميين والدراسة المنزلية، ويسعى المركز إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال العديد من الآليات ومنها:

1. إيجاد فرص للتعليم غير النظامي عن طريق برنامج ثقافة المتسربين لمدة سنتين وذلك ما يعادل الصف العاشر للناجحين فيه.

2. توفير التدريب المهني للذكور في مؤسسات التدريب المهني والإناث داخل المركز.

3. عمل حملات توعوية للأطفال العاملين وإخوتهم المعرضين لدخول سوق العمل بسن مبكر.

4. توعية الأسر حول الأضرار الناتجة عن عمل الأطفال.

5. ربط أسر الأطفال بصندوق المعونة الوطنية أو المشاريع المدرة للدخل كبديل عن عمل الأطفال.

6. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيل المنخصص للأطفال العاملين.

7. تنمية وتطوير قدرات وإمكانيات الأطفال العاملين وصقل مواهبهم.

8. السعي للوصول إلى سياسات داعمة تقلل من عمل الأطفال.

برامج المركز

1. برنامج المسح الميداني:

هو برنامج يسعى إلى توفير قاعدة بيانات خاصة بالأطفال العاملين والمتسربين من خلال فريق المسح الميداني التابع للمركز بالإضافة إلى إصدار تقارير دورية حول أوضاع هؤلاء الأطفال وأسرههم.

2. البرنامج التعليمي:

يعمل هذا البرنامج على توفير فرص للأطفال العاملين

"اليونيسف" عام 1966، التي تبنت فيما بعد العديد من الاتفاقيات والبرامج المنظمة لعمل الأطفال في العالم. والانضمام أيضاً إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1974.

تلاها بعد ذلك مصادقة الأردن على الاتفاقية العربية رقم (1) عام 1966 بشأن مستويات العمل، التي تم من خلالها وضع الإطار التشريعي والمنظم لمجالات عمل الأطفال في الدول العربية من خلال (114) مادة تضمن لهم عمل آمن وصحي. ثم صادق بعدها عام 1997 على الاتفاقية الأولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام وضرورة التزام الدول الأطراف في الاتفاقية بوضع سياسة وطنية للقضاء على عمل الأطفال. وسعى الأردن بعدها إلى المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (خصاونه، 2005).

المبادرات الوطنية استجابة لمشكلة عمالة الأطفال

منذ أن التزم الأردن في التوقيع على المواثيق والمعاهدات الدولية التي تهتم بموضوع عمالة الأطفال، سعت الحكومات المتعاقبة في الأردن على تقدير حجم مشكلة عمل الأطفال والأسباب الرئيسة المؤدية إليها والعمل على الحد من هذه المشكلة، وذلك من خلال العديد من المبادرات والبرامج الوطنية تتضمن الآتي:

1. قسم مكافحة عمل الأطفال:

تم إنشاء قسم مكافحة عمل الأطفال عام 1999 وهو أحد أقسام مديرية التفتيش التابعة لوزارة العمل، يتولى هذا القسم العديد من المسؤوليات للحد من عمل الأطفال وذلك من خلال وضع البرامج وتنفيذها تهدف إلى الحد من مشكلة عمل الأطفال، وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والعمل أيضاً على تعديل وتطوير التشريعات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. والمساهمة في عمل دراسات وأبحاث اجتماعية واقتصادية تختص بعمالة الأطفال من ناحية حجم الظاهرة ومناطق انتشارها، والتشبيك مع جميع المؤسسات للمساهمة في الحد من الظاهرة هذه، بالإضافة إلى عقد دورات وورشات عمل لتأهيل وتدريب المفتشين حول كيفية التعامل مع الأطفال العاملين وأسرههم.

2. مركز الدعم الاجتماعي:

تم إنشاء هذا المركز بناءً على مذكرة تفاهم بين الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ووزارة العمل وذلك بتاريخ 2007/12/27، يعد مركز الدعم الاجتماعي أول مركز

وغير النظاميين أو المتسربين في إكمال دراستهم بعد الانقطاع عنها، وذلك لمدة سنتين وبمعدل ثلاث حلقات دراسية من خلال مناهج معتمدة من وزارة التربية والتعليم عن طريق (6) معلمين و(6) معلمات، حيث يحصل الطالب بعدها على شهادة تؤهله للالتحاق بمعاهد التدريب المهني أو إمكانية العودة إلى التعليم النظامي من خلال التعليم المنزلي.

3. برنامج الإرشاد النفسي والاجتماعي:

يهدف هذا البرنامج إلى تعديل سلوك الأطفال العاملين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الحياتية، وذلك من خلال العمل مع الأطفال بثلاث مستويات مختلفة (فرد، جماعة، مجتمع).

4. برنامج الخدمات المتكامل:

يقدم هذا البرنامج الخدمات للطفل العامل وأسرته وخاصة إذا كان هذا الطفل هو المعيل الوحيد لأسرته، وذلك من خلال إيجاد بدائل مالية للأسرة بدلاً من عمل الطفل إضافة إلى خدمات اجتماعية ونفسية وقانونية تعمل على تأهيله بعد تعرضه لأضرار انخراطه بسوق العمل.

5. برنامج الأنشطة اللامنهجية:

يتضمن هذا البرنامج العديد من الأنشطة الترفيهية التي تساعد على بناء قدرة وكفاءة الأطفال ومهاراتهم الحياتية، والعمل على صقل ميولهم وهواياتهم.

6. برنامج التدريب المهني:

يسعى هذا البرنامج إلى تدريب الأطفال وتأهيلهم وتوجيههم نحو المهنة الفضلى لمستقبل بما يتناسب مع ميولهم وقدراتهم من خلال دورات مهنية تعقد بشكل دوري

اللجنة الوطنية للحد من عمل الأطفال

تعد اللجنة هيئة وطنية مبنية على الحوار والمشاركة بين جميع الأطراف المعنية بموضوع عمالة الأطفال حيث تم تشكيل مثل هذه اللجنة عام (1999) ترجمة للالتزام الحكومة بضمان حماية الأطفال واحترام حقوقهم الأساسية وحمايتهم من دخول سوق العمل في سن مبكر، وذلك لتكون هذه اللجنة المحرك الرئيس لصياغات السياسات العامة المعنية بعمالة الأطفال وتعديل التشريعات، يترأسها الأمين العام لوزارة العمل وتضم في عضويتها ممثلي عن الوزارات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة عمل الأطفال، حيث جاء الهدف منها في سعيها إلى دعم الجهود للقضاء على عمالة الأطفال بشكل عام، وأسوأ أشكاله بشكل خاص وأسند على عاتقها العديد من المهمات تتلخص بالآتي:

1. دعم تطبيق الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.

2. متابعة وتقييم عمل اللجان الفرعية في مجال عمالة

الأطفال من خلال التقارير الدورية.

3. التنسيق بين جميع الجهات العاملة في مجال عمل

الأطفال وتبني المشاريع والبرامج التي تختص بهذه الفئة

4. العمل على تعديل التشريعات والسياسات الوطنية

العاملة في مجال عمالة الأطفال.

الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بعمالة الأطفال

وفي هذا السياق سنعرض في هذه الجزئية أهم السياسات والاستراتيجيات التي تبناها الأردن في موضوع عمالة الأطفال، حيث قامت العديد من الجهات العاملة على شؤون وحقوق وحماية الطفل في الأردن، بإصدار العديد من الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الطفل من اللجوء إلى سوق العمل باكراً ومن المخاطر التي يتعرض لها، وفيما يلي أهم هذه الوثائق الوطنية:

1. استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن (2000):

جاءت هذه الإستراتيجية تأكيداً على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة في حياة الإنسان، حيث تتكون في هذه المرحلة من حياة الطفل شخصيته وسماته وعناصر النمو لديه. وطرحت هذه الإستراتيجية القضايا ذات العلاقة المباشرة بتنمية الطفولة المبكرة من خلال أربعة عشر محوراً وهم: محور التخطيط والإدارة، التشريعات، الرعاية الصحية في فترة الحمل، رعاية الأطفال في دور الحضانة، التعلم قبل المدرسة، التعليم الأساسي في الصفوف الثلاثة الأولى، التربية الأسرية والمجتمع المحلي، الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، المناهج والبرامج والخدمات الصحية، ثقافة الطفل، دور الإعلام في تنمية الطفولة المبكرة، الموارد البشرية، الأمن الاجتماعي.

وتسعى هذه الإستراتيجية من خلال المحاور السابقة إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة للأطفال وتلبية وتحديد احتياجاتهم في مختلف المجالات. وتوفير البيئة المناسبة لنموهم ونمائهم. بالإضافة إلى رسم الإطار العام للتوجيهات والسياسات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة والمساهمة في تنظيم جهود الجهات والمؤسسات العاملة، وأخيراً تطوير وعي الأسرة والمجتمع بقضايا الطفل وأهمية هذه المرحلة وخصائصها ومتطلباتها.

2. الخطة الوطنية للطفولة (2004-2013):

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسف ونحو (120) ممثلاً من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في إعداد الخطة الوطنية للطفولة للأعوام (2004-2013). حيث تبني هذه الخطة فكرة بناء "أردن جدير بأطفالنا أبناء الحاضر

حياة صحية، وفيما يخص الطفل أشارت الاستراتيجية إلى فكرة بناء الطفل من حيث التطعيم وتغذيته، والكثير من الجوانب التي تخص صحته، بالإضافة إلى التدابير المتكاملة لصحة الطفولة وأمراضها. في حين أحتوى الفصل الثالث على النماء والتعلم والمشاركة في إشارة منه إلى تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي. وما يخص موضوع حماية الطفل تحدث الفصل الرابع في التقرير عن بعض حقوق الطفل التي يجب حمايتها، بالإضافة إلى الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية وعملهم، وإبراز العديد من صور الإساءة والإهمال التي يتعرض لها الأطفال.

5. الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال 2011:

يتحدث الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال عن المبادرة الوطنية الأولى، التي تختص بحماية الأطفال العاملين في الأردن والآثار المترتبة عليها حتى يكون هذا الإطار هو المرجعية الوطنية لجميع المؤسسات العاملة في هذا المجال لتحديد الأسس العلمية التي يجب التعامل بها مع الأطفال العاملين وذلك بهدف تقديم خدمات متكاملة للأطفال العاملين وأسره. ويلخص هذا الإطار جميع الجهود الوطنية والاستراتيجيات والسياسات التي تناولت موضوع عمالة الأطفال وسعت إلى الحد من هذه الظاهرة.

بالإضافة إلى الحديث عن جهود الأردن في مكافحة عمل الأطفال من خلال الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، وعرض القوانين الأردنية المتعلقة بعمل الأطفال وكيفية استجابة الأردن لمشكلة عملهم، من خلال الإجراءات التي صممت في الإطار بمراحلها الأربعة بداية بالكشف عن الحالة والتبليغ عنها ونهاية بالتقييم لعملية التدخل. وأخيراً عرض نتائج تجريب الإطار الوطني لعمل الأطفال الذي تم تنفيذه في العديد من المحافظات بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد راسمي السياسات وأصحاب القرار في مكافحة عملهم في الأردن.

التشريعات الأردنية المتعلقة بعمل الأطفال:

قامت الحكومة الأردنية على تعديل القوانين المتعلقة بعمل الأطفال حتى تصبح متوافقة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وأشار قانون العمل الأردني وتعديلاته رقم 8 لعام 1996 المتعلقة بعمل الأطفال إلى العديد من المواد التي تنظم عمل الأطفال حيث يحظر تشغيل الأطفال ممن هم دون السادسة عشرة بأي شكل من الأشكال. وفي الأعمال الخطرة لمن لم يكمل سن الثامنة عشرة.

وأشار قانون العمل إلى عدم تشغيل الأطفال أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد وذلك دون الفترة المسائية ما بين الساعة الثامنة مساءً والسادسة صباحاً، إضافة إلى منحهم الحق

وبناء المستقبل، ليتوفر بيئة آمنة تضمن حقوقهم في البقاء والنماء والحماية والمشاركة. وتطلق هذه الخطة من مرتكزات أساسية أهمها الالتزام بالمواثيق الدولية الخاصة بالطفولة ومواجهة التحديات التي يمر بها العالم، واتباع المنهج العلمي والنتائج المعتمدة على البحوث أساساً لتخطيط.

وقد تضمنت الخطة عدة محاور للنهوض بالطفولة أهمها الصحة والحياة الآمنة والنماء، وأفردت ضمن المحور الثالث الخاص بحماية الأطفال في الظروف الصعبة خطة تنفيذية خاصة بعمل الأطفال تتضمن إجراءات وأنشطة والجهات المشاركة في التنفيذ ومؤشرات للأداء ضمن فترات زمنية مقترحة. ودور الإعلام ومن ثم المتابعة والتقييم.

3. الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال 2006:

قامت وزارة العمل بالتنسيق مع فريق عمل وطني، يمثل نحو 35 مؤسسة حكومية وغير حكومية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبمساعدة مالية وفنية من قبل منظمة العمل الدولية، بإعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال.

جاءت هذه الإستراتيجية بهدف رسم السياسات التي تتعلق بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل، وآلية تنفيذها على أرض الواقع. وترتكز على المبادئ التي وضعتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. حيث عرض في الجزء الأول منها مفهوم عمل الأطفال وأسبابه والعوامل المؤدية إليه، في حين عرض الجزء الثاني من الإستراتيجية أوضاع الأطفال العاملين في الأردن والتوزيع العمري والجغرافي لهم بالإضافة إلى شرح عن أوضاعهم الصحية والتعليمية والاجتماعية وظروف العمل. أما الجزء الثالث من الإستراتيجية تحدث عن السياسات وبرامج التدخل من سياسات اجتماعية واقتصادية وتشريعية والسياسات التعليمية والتدريبية، والسياسات الإعلامية والثقافية.

4. الأطفال في الأردن: تحليل الوضع 2006/2007:

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع اليونيسف والعديد من الخبراء الرسميين وغير الحكوميين بإعداد تقرير يسهم في تحليل أوضاع الطفل الأردني، حيث أوضح التقرير فيما يخص الطفولة في الفصل الأول منه، وحقوق الطفل والمرأة وتعزيز الإطار التشريعي لصالح الأطفال بالإضافة إلى وضع خطوات العمل من أجل "أردن جدير بالأطفال". وتحديد طبيعة العوامل التي تؤثر في ضمان حقوق الطفل.

وكان الفصل الثاني من الإستراتيجية يتحدث عن تأمين

العالم الاجتماعي؛ إضافة إلى قوتها وسيلة من وسائل جمع البيانات تساعد الباحثين على فهم الخبرات الفردية والقدرة على استكشاف الحقائق الاجتماعية للأخريين (Miller & Glassner, 1997). إن استخدام المقابلات النوعية يساعد المبحوثين على شرح تجاربهم ومعرفة الاستراتيجيات والسياسات الأردنية الحالية لتحقيق الأهداف المرجوة في مجال حماية الطفولة من العمل. (Byrne, 2004) وفي المقابل فإن الأساليب الكمية لا توفر مثل هذا العمق في فهم طبيعة السياسات والتشريعات الأردنية من أجل حماية الطفولة من العمل في المجتمع الأردني المعاصر.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الخبراء والعاملين ورسمي السياسات في مجال عمالة الأطفال في الأردن. ولأن الدراسة تسعى لتحقيق أهدافها في تكوين فهم أعمق لموضوع السياسات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال في الأردن من حيث التصميم والتنفيذ، ولذلك فإنه يمكن النظر إلى مجتمع الدراسة على النحو التالي:

- 1- الخبراء ورسمو السياسات الاجتماعية في مجال عمالة الأطفال في الأردن، باعتبارهم الراسمين والمنفذين لسياسات الدولة في المجال نفسه، حيث تم اختيار خمسة عشر من الخبراء المشهود لهم بالخبرة في مجال العمل الاجتماعي وتحديدًا في مجال الطفولة ورسم السياسات.
- 2- العاملون في برامج عمالة الأطفال في الأردن باعتبارهم المنفذين للبرامج الوطنية، التي جاءت ترجمة لسياسات مكافحة عمالة الأطفال، حيث تم اختيار عشرة من العاملين في برامج عمالة الأطفال في الأردن من ذوي الخبرة الطويلة في العمل الميداني مع الأطفال العاملين.
- 3- المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال في الأردن على مستوى رسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها على أرض الواقع كبرامج، وقد تم اختيار المؤسسات التالية: (وزارة العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة).
- 4- الوثائق والسجلات والتشريعات العاملة في مجال عمالة الاطفال في الأردن.

مصادر البيانات

- حتى يتحقق الهدف لتقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن، فإن الدراسة تحتاج إلى المصادر التالية:
1. مقابلات متعمقة مع العديد من الخبراء والعاملين، ورسمي السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن.
 2. نماذج من المبادرات الوطنية والبرامج التي تتبناها

في الحصول على إجازات أسبوعية وعطل في المناسبات والأعياد الدينية. وفرض القانون عقوبات على أصحاب العمل بغرامات مالية إذا انتهك أي حق من حقوق الطفل، وحدد قانون العمل الأطفال الذين هم بحاجة إلى رعاية وحماية ممن قاموا بأعمال تتعلق بالدعارة أو القمار أو الفسق إضافة إلى استغلالهم بأعمال التسول.

وأخيراً نصت المادة 23 من الدستور الأردني الفقرة (2) البند (د) على إلزام وجود شروط تنظم عمل النساء والأحداث في تشريع الدولة لحمياتهم وتحديد مبادئه، حيث جاء في قانون العمل الأردني في المادة (46) منه على حماية الأطفال أثناء عملهم وبخاصة في الأعمال التي تصنف خطيرة بالإضافة إلى عدم تشغيل الأطفال والنساء ليلاً من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحاً إلا في حالات يحددها وزير العمل. ومن خلال وضع هذه الشروط على عمل الأطفال نرى أنها تتفق مع ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الطفل (الكسواني، 1979).

الطريقة والإجراءات

المنهج المستخدم، الأداة:

نظراً لأن الدراسة تسعى لفهم متعمق لموضوع تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن من ناحية تصميم وآليات تطبيق السياسات الوطنية، ومدى تكاملتها في تقديم الخدمات والتنسيق ما بين المؤسسات الحكومية العاملة، فإن المنهج الذي سيتم استخدامه هو المنهج الكيفي للحصول على البيانات اللازمة باستخدام عدة وسائل لجمع البيانات من وثائق ومقابلة الخبراء فيما يتعلق بعمالة الأطفال على مستوى الاستراتيجيات والسياسات المصاحبة والبرامج المطبقة.

ولا سيما أن التوجهات العالمية الحديثة تولي المنهج الكيفي في الدراسات الاجتماعية أهمية قصوى يمكن الباحث من فهم القضايا بتعمق، والحصول على بيانات ومعلومات يصعب الحصول عليها من خلال مناهج أخرى. ونظراً لاستخدام المنهج الكيفي ستستخدم الباحث أيضاً المقابلة المتعمقة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة حول السياسات الاجتماعية المعنية بعمالة الأطفال والبرامج التي يتم من خلالها تنفيذ هذه السياسات وترجمتها على أرض الواقع. حيث تعد المقابلات النوعية أكثر من مجرد وسيلة للحصول عن أجوبة على الأسئلة؛ (Holstein & Gubrium, 1997) (Holstein & Gubrium, 1997 Byrne, 2004). وهو أسلوب يساعد التفاعل مع المعرفة المولدة عن العالم الاجتماعي للسياسات الخاصة بطفولة الأطفال في المجتمع الأردني.

ويشار إلى أن إجراء مقابلات تخلق حقائق موضوعية حول

وتنفذها المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال، وقد تم اختيار قسم مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل، بالإضافة إلى مركز الدعم الاجتماعي.

3. تحليل نماذج من الوثائق والتشريعات الخاصة بعمالة الأطفال في الأردن.

عرض النتائج ومناقشتها

بعد العرض السابق لأبرز المواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، والمبادرات الوطنية من استراتيجيات وسياسات وبرامج للحد من ظاهرة عمالة الأطفال، إلا أن الإحصائيات تشير إلى تزايد نسبة أعداد الأطفال العاملين في الأردن، مما دعت الحاجة إلى ضرورة معرفة الأسباب التي أدت إلى الزيادة على الرغم من وجود الاستراتيجيات والسياسات التي تسعى لمكافحتها، من خلال تحليل الوثائق والسجلات والمقابلات مع مجموعة من الخبراء في هذا المجال، وكذلك المقابلات التي أجريت مع العاملين في مجال مكافحة عمالة الأطفال، وذلك لغايات الإجابة عن أسئلة الدراسة، وفيما يلي عرض ما توصلت إليه الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: إلى أي مدى التزم الأردن بالتوقيع على المواثيق الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال؟

تعد عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة في وقتنا الحالي بسبب النتائج السلبية التي تنتج عنها. وهو الأمر الذي دعا المنظمات الدولية والدول للاهتمام بهذا الموضوع، وقد تزايد اهتمام المنظمات الدولية مع ازدياد هذه الظاهرة، كما أن اهتمام الأردن قد تزايد من استحقاق هذه الظاهرة في الأردن، وقد كانت حقوق الطفل محل اهتمام الأردن منذ تأسيس المملكة فيدار في حينها للانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي يعد وثيقة حقوقية تبنتها الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948، جاء بعده الإعلان العالمي لحقوق الطفل عام 1959، حيث جاء الإعلان لتحديد حقوق الطفل التي تمكنه من العيش بحياة سعيدة وقد تضمنت 10 مواد اهتمت بحقوق الطفل الأساسية من إعطائه اسم وحمايته من الاستغلال وغيرها مما يؤثر على حياة الأطفال.

وبالتزامن مع هذه الفترة التزم الأردن في تعاونه مع منظمة العمل الدولية بالتوقيع على الاتفاقيات التي تصدر منها وعددها (138) مادة التي تحتوي على الكثير مما يخص تنظيم عمل الأطفال مثل تحديد الحد الأدنى لسن الاستخدام والتزام الدول الأطراف بوضع سياسة وطنية للقضاء على عمالة الأطفال، بالإضافة إلى تحديد الحد الأدنى للأعمال بشكل عام والحد

الأدنى للأعمال الخطرة والخفيفة بشكل خاص.

وبعدها صادق الأردن على الاتفاقية رقم (1) لعام 1966 بشأن مستويات العمل حيث تضمنت هذه الاتفاقية (114) مادة تحدثت ثمانية منها عن عمالة الأطفال فيما يخص تحديد سن التشغيل على اختلاف الأعمال التي يعمل بها الأطفال بالإضافة إلى عدم تكليفهم بأي عمل إضافي وإجراء كشف طبي لهم قبل العمل. وفي عام 1977 صادق الأردن على الاتفاقية رقم (7) بشأن السلامة الصحية والمهنية حيث تضمن هذه الاتفاقية موضوع عمالة الأطفال في المادة السادسة فيها حيث منعت عمل الجنسين في الأعمال الصناعية، وعدم تشغيلهم قبل بلوغهم الثامنة عشرة في الصناعات الخطرة.

ومن ثم كان بعدها ميثاق حقوق الطفل العربي عام 1984 الذي جاء حتى يوفر حماية ورعاية شاملة لكل الأطفال العرب منذ ولادته وحتى سن الخامسة عشر، وقد تضمن الميثاق (51) مادة كانت المادة (13) فيه تؤكد ضرورة تنظيم عمل الأطفال وعملهم في السن المناسب وعدم ممارسة الأعمال التي قد تؤثر على صحتهم وتعرضهم للمخاطر والضرر بمختلف أشكاله.

تالها بعد ذلك توقيع الأردن على اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 تلك الاتفاقية التي بدأ العمل بها في سبتمبر 1990 التي تضمنت (54) مادة كانت المادة رقم (32) تنص أنه على الدول المشاركة الاعتراف بحق الأطفال في حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي ومن أي عمل قد يشكل خطراً على حياتهم. ومن ثم الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأحداث حيث تضمنت هذه الاتفاقية (39) مادة تحدثت جميعها عن أحوال الأطفال العاملين وظروف العمل وعدد ساعات وسن الاستخدام الذي يسمح به من خلال ستة محاور رئيسية. وأخيراً كانت اتفاقية رقم 182 لسنة 1999 الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، تضمن الاتفاقية (16) مادة شملت جميعها أسوأ أشكال عمالة الأطفال والأعمال التي تؤثر على نمو الأطفال وصحتهم البدنية والنفسية.

ومن الواضح مما سبق بأن الأردن قد التزم بالاتفاقيات الدولية، وهذا ما يتفق مع الدستور الأردني الذي ينص على حقوق الإنسان والأسرة والطفل، ويمكن عد هذا الالتزام هو الخطوة الأولى التي تؤكد وجود إرادة سياسية لدى صانع القرار في الأردن بالتزامه بحقوق الطفل ومكافحة عمل الأطفال وتأمين حياة صحية للأطفال تضمن لهم مستقبل آمن. ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة الأساسية لا يمكن لأي بلد الانطلاق دونها لأن الالتزام السياسي والإرادة السياسية هما الموجه الحقيقي لأي جهد، ويتفق ذلك مع التزام معظم دول العالم

يلخص الجدول (1) أبرز الخطط الوطنية والاستراتيجيات التي تعمل بها المؤسسات المعنية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال، حيث جاء هذا الاهتمام على اعتبار عمالة الأطفال من أكثر المشكلات الاجتماعية التي تمس المجتمع الأردني وبناءه الاجتماعي والأسري، لما يسببه هذا العمل من آثار سلبية كثيرة على صحة الطفل ونموه العقلي والجسمي، مما يجعلها لا تزال محل اهتمام من الحكومات الأردنية المتعاقبة في سبيل مكافحتها، إلا أن محاربة مثل هذه الظاهرة يمثل تحدٍ حقيقي في وقت تزداد فيه نسبة الفقر وظهور الكثير من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم التي بدورها تؤثر على الأردن بانخفاض مستوى معيشة الفرد وارتفاع معدلات البطالة مما قد يدفع بعض الأسر إلى تشغيل أبنائها في سبيل توفير لقمة العيش متناسية الضرر الذي قد يقع على أبنائها نتيجة ذلك العمل.

وجاءت ترجمة اهتمام راسمو السياسات والمشرعين في الأردن في مرحلة الطفولة بشكل عام وبمكافحة عمل الأطفال خاصة من خلال وضع العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي تضمن حقوق الطفل وتوفير له حياة صحية وأمنة، فجاءت استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة عام 2000 حتى تشكل إطار عمل وجزءاً من مرجعية للجهود المبذولة لفئة الطفولة المبكرة والمؤسسات والجهات العاملة مع هذه الفئة. بالإضافة إلى علاج القضايا أو المشكلات التي تختص بمرحلة الطفولة المبكرة حيث شملت الفترة الممتدة من الحمل إلى دون سن التاسعة. وتناولت الإستراتيجية أربعة عشر محوراً رئيساً ذات علاقة بمرحلة الطفولة المبكرة، ومن خلال هذه الاستراتيجية وضعت لكل محور من المحاور أهدافه وسياساته المختلفة والكفيلة بتطبيقها على أرض الواقع.

المتقدمة منها والنامية بهذه الاتفاقيات.

ومن الجدير ذكره أن تقريراً لمنظمة العمل الدولية عام (2014) لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم أشارت إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن في ازدياد، وهذا ما أكده العديد من الخبراء في مجال عمالة الأطفال حيث إن تردي الأوضاع الاقتصادية في العالم بشكل عام والأردن خاصة أسهم بجزء كبير في دخول الأطفال إلى سوق العمل. ووفق آخر الإحصائيات لدائرة الإحصاءات العامة بينت نتائج مسح عمل الأطفال عام 2007 إلى أن عدد الأطفال العاملين في الأردن ممن تقع أعمارهم بين (5-17) تقريباً (33190) طفلاً. إلا أنه على بالرغم من أن الأردن من أوائل الدول التي التزمت بالتوقيع على المواثيق والمعاهدات الدولية، لكن إلى أي مدى تم ترجمة هذا الالتزام عملياً على أرض الواقع من خلال السياسات والبرامج وهذا ما سيتم الإجابة عنه في السؤال التالي.

السؤال الثاني: إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستراتيجيات والسياسات المقررة في الأردن كافية للتعامل مع عمالة الأطفال؟

إن الالتزام بالاتفاقيات الدولية خطوة في غاية الأهمية ولكن لا شك أن الاتفاقيات تحتاج إلى ترجمة على أرض الواقع لذلك إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستراتيجيات والسياسات المقررة في الأردن كافية للتعامل مع عمالة الأطفال؟

ولذلك فقد سعت الدراسة للإجابة عن هذا السؤال من خلال استعراض مضمون الاستراتيجيات والسياسات التي تتبناها الأردن في موضوع عمالة الأطفال والتقارير السنوية الصادرة عن بعض الجهات الحكومية العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى رأي الخبراء في هذه الاستراتيجيات وآلية عملها وتطبيقها ورأي العاملين في المؤسسات الرسمية المعنية.

الجدول (1)

تطور اهتمام الأردن بالطفولة ومكافحة عمالة الأطفال بشكل خاص

السنة	الجهة المسؤولة	نوع الوثيقة
1952 وتعديلاته	الدولة الأردنية	الدستور
2000	اليونيسف/المجلس الوطني لشؤون الأسرة	استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن
2004_2013	اليونيسف/المجلس الوطني لشؤون الأسرة/وزارة التخطيط	الخطة الوطنية للطفولة
2006	وزارة العمل	الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال
2006-2007	اليونيسف/المجلس الوطني لشؤون الأسرة	الأطفال في الأردن: تحليل الوضع
2011	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال

يقتضي البحث عن الأسباب التي أدت إلى زيادتها، وذلك من خلال تقييم هذه النصوص للوقوف على الثغرات في تصميم أو تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات والسعي لإيجاد حلول جذرية لها.

إن التصدي لظاهرة عمل الأطفال يتطلب التصدي لمشكلة الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية التي تواجه الأطفال العاملون وأسرهم وهذا ما تشير إليه الكثير من المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية حيث أكد الخبراء العاملين فيها إلى أهم الأسباب التي تساهم في القضاء على عمالة الأطفال وهو معالجة فقر أسرهم من خلال توفير بدائل اقتصادية لهم، وتفعيل سياسات مكافحة الفقر، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010) (وزارة العمل، مركز الدعم الاجتماعي، 2010) (وزارة العمل، 2006) (منظمة العمل الدولية، 2014). كما أشار العديد من الخبراء من خلال المقابلات إلى أنه لا يمكن القضاء على عمالة الأطفال إلا إذا تم معالجة الأسباب التي أدت إلى ظهورها ويعد الفقر أحد أهم الأسباب التي قد تدفع بالأطفال إلى الالتحاق بسوق العمل.

ومن ناحية أخرى يعد السن الأدنى لاستخدام الأطفال في الأردن هو من عمر (16) عاماً وهو العمر نفسه الذي ينهي فيه الطفل تعليمه الإلزامي، مما يشير ذلك إلى أن القوانين في الأردن تتوافق مع ما جاء في الاتفاقيات الدولية حيث لا يعيق العمل تعليم الأطفال الإلزامي إضافة إلى أن عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16-18 عاماً يكون ضمن شروط معينة وأنظمة محددة كأن تقتصر ساعات عملهم على ست ساعات فقط ومنع تشغيلهم دون موافقة خطية من ذويهم. وفي إشارة من الخبراء أنه لا بدّ من متابعة وتفعيل القوانين الخاصة بالطفل العامل ولا يتم ذلك إلا من خلال إجراء تفتيش دوري ومستمر على جميع المنشآت التي تقوم باستخدام الأطفال للعمل.

وأشار الخبراء إلى أنه وعلى الرغم من وجود الكثير من المواد القانونية والخطط الاستراتيجية التي تحمي الطفل من المخاطر التي قد يتعرض لها، وتمنعه من العيش ب حياة آمنة إلا أن الواقع لا يزال متدهوراً حيث أن الظروف التي يعيشها الطفل سواء أكانت اجتماعية أم مادية لها علاقة قوية بمدى استغلاله في سن مبكر، مما يقودنا للحديث عن ضرورة تحقيق التكاملية في الخدمات التي تقدم للأطفال العاملين وأسرهم، ومن أهمها الخدمات التعليمية حيث توفر وزارة التربية والتعليم الكثير من الخيارات التعليمية للطلبة المتسربين من خلال توفير نوعين من الدراسة وهما: التعليم الرسمي وغير الرسمي سواء

تبعها بعد ذلك الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام (2004-2013)، حيث انطلقت هذه الخطة من مرتكزات أساسية أهمها التزام الأردن بالمواثيق الدولية التي تعنى بموضوع الطفولة بشكل عام بالإضافة إلى المحافظة على المكتسبات التي وصل إليها الأردن وتميبتها في مجال الطفولة. وكان من أهم أهدافها تفعيل التعاون والشراكة بين القطاعات الرسمية والمنظمات الأهلية. وفيما يخص موضوع عمالة الأطفال تحدث المحور الثالث (الحماية للأطفال في الظروف الصعبة) عن عمل الأطفال وأضراره على حياتهم، وفشل القوانين والتشريعات في حماية الأطفال العاملين في القطاع غير الرسمي (مثل قطاع الزراعة، وخدمة المنازل، والأعمال العائلية) حيث أشارت الخطة وقت إعلانها إلى أن (5.5%) من الأطفال من فئة العمرية (10-14) سنة كانوا يعملون في عام 2003. بالإضافة إلى طرح الخطة فكرة الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال في الأردن مع نهاية عام 2013 والحد من عمل الأطفال بشكل عام دون سن السادسة عشرة.

واستمر اهتمام الحكومة في موضوع عمالة الأطفال ففي عام 2006 أصدرت وزارة العمل بالتنسيق مع 35 مؤسسة حكومية وغير حكومية استراتيجية خاصة لعمالة الأطفال بعنوان الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال حيث جاءت من أجل رسم السياسات التي تهتم بالحد من التحاق الأطفال بسوق العمل وكيفية تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع. وجاء فيها مفهوم عمالة الأطفال وأسبابها والعوامل المؤدية إليها. وأشارت إلى وضع الأطفال العاملين في الأردن والتوزيع الجغرافي لهم، بالإضافة إلى السياسات وبرامج التدخل والآلية التي يتم من خلالها تنفيذ السياسات.

وفي العام نفسه صدر تقرير الأطفال في الأردن: تحليل الوضع 2007/2006 حيث أسهم هذا التقرير في تحليل أوضاع الطفل الأردني العامل من حيث توزيعهم على العديد من الفئات بالإضافة إلى معرفة طبيعة الأنشطة التي يعملون بها والعديد من الآثار الصحية والدراسية الناتجة عن استخدام الأطفال. وأشار في نتائجه إلى أن عدد الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم بين (5-17) بحوالي 33190 طفلاً. وكان أخيراً الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال 2011 حيث يعد هذا الإطار بمثابة وثيقة وطنية مرجعية تحدد طبيعة عمل الأطفال في الأردن والجهات المختصة والمسؤولة عن موضوع عمالة الأطفال والخدمات التي تقدمها للأطفال العاملين وأسرهم.

وعلى الرغم من هذه النصوص والاستراتيجيات الوطنية إلا أن الواقع العملي يؤكد تزايد هذه الظاهرة مع مرور السنوات مما

والعدد المحدود من مفتشي وزارة العمل المختصين بتحديد حالات عمل الأطفال.

وفي إشارة إلى مقابلة المعنيين في وزارة العمل تبين أن عدد مفتشي العمل 150 موظف ويعد هذا الرقم متواضع من أجل العمل الفعال، وأن القسم بحاجة إلى تعيين 100 موظف أيضاً، حتى يشمل التفتيش جميع قطاعات العمل، وقلة عدد مفتشي العمل اللازمين لتحديد حالات عمل الأطفال مما يؤثر على متابعة الحالات بطريقة فعالة، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي قامت بها وزارة العمل ومركز الدعم الاجتماعي عام 2010، والاستراتيجية الوطنية لوزارة العمل عام 2006. بالإضافة إلى محدودية قدرة الوزارات على متابعة الحالات بشكل فعال (عن تقرير العمالة 2014، مقابلة منظمة العمل الدولية، 2013/12/9).

أظهرت نتائج تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم لعام 2014 الذي أعدته منظمة العمل الدولية أن ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن بازدياد، حيث شهدت ثلاث محافظات من الأردن التي تم إجراء العينة منها إلى وجود أعداد كبيرة من الأطفال العاملين في القطاع غير المنظم بعدد ساعات طويلة ما بين 6-7 أيام في الأسبوع. وهذا ما أكده الخبراء والعاملون في المؤسسات المعنية بعمل الأطفال أن طبيعة العمل في القطاع غير المنظم يشكل هذا تحدياً كبيراً في تنفيذ سياسات مكافحة عمل الأطفال. وما يشير إليه التقرير أيضاً وجود نقاط ضعف في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال مثل نقص منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال عمل الأطفال (منظمة العمل الدولية، 2014).

ونستنتج مما سبق إلى أن سياسة مكافحة عمالة الأطفال متطابقة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلا أنها غير متكاملة وغير متسقة مع السياسات الأخرى، كما أن هذه السياسات لا تستند إلى دراسات مستمرة ومتعمقة وشاملة لأهم أسبابها هذا من حيث التصميم. أما من حيث التنفيذ فأن هذه السياسات ينقصها التنسيق ما بين الأقسام الحكومية ذات العلاقة ومن جهة أخرى ينقصها التنسيق ما بين الحكومة والبرامج المنفذة من قبل منظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى الغياب التام عن تقييم السياسات والبرامج العاملة في مجال عمالة الأطفال. إن واقع عمل الأطفال في الأردن يزداد سوءاً، والظاهرة في تنامي مما يجعل من التدابير والأحكام المتعلقة بعمالة الأطفال عاجزة عن الحد من مخاطر هذه الظاهرة، لذا لا بد من إصلاح القوانين السارية أو صياغة قوانين جديدة تكون أكثر ردياً. حيث لا تزال هناك العديد من المشكلات التي تقف

أكان عن طريق المدارس أم برامج تعزيز ثقافة المتسربين والتعليم المنزلي.

تبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيراً للحد من ظاهرة التسرب المدرسي التي من خلالها قد يتشجع الأطفال على الالتحاق بسوق العمل مبكراً، ولدى الاستفسار من الخبراء تبين أن هناك العديد من التحديات التي تعاني منها الوزارة مثل عدم وجود عقوبات رادعة لأولياء الأمور الذين لم ينقيدوا بإرسال أبنائهم إلى التعليم خلال مرحلة التعليم الإلزامي، بالإضافة إلى عدم استخدام الوزارة لآليات واضحة للتعامل مع قضايا المتسربين والإبلاغ عنهم. تقتصر الإحصائيات الوطنية بشأن عمالة الأطفال بالأردن على المسح الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية عام 2007، وكان المسح بعنوان "الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية". وتشير نتائج المسح إلى أن عدد الأطفال العاملين في الأردن تقريباً 33190 طفلاً، وتتراوح أعمارهم ما بين (5-17) سنة. وبمعدل 38.6 ساعة في الأسبوع للذكور و22 ساعة للإناث (دائرة الإحصاءات العامة ومنظمة العمل الدولية، 2007).

واستجابة لسياسة الأردن في مكافحة عمالة الأطفال فقد تم إنشاء وحدة عمل الأطفال عام 1999 ضمن دائرة تفتيش العمل في وزارة العمل، وبموجب الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال يقوم مفتشو العمل في وزارة العمل بتحديد الأطفال العاملين، وبعدها يتم إدخال تفاصيل الطفل العامل في قاعدة البيانات الوطنية لعمل الأطفال، التي تم إنشائها بدعم من منظمة العمل الدولية واستضافتها وزارة العمل، إلا أنه يتم معالجة تفاصيل الحالات والاحتفاظ بها ورقياً ثم نقلها إلى قاعدة البيانات في وقت لاحق لأنها ما زالت في المرحلة التجريبية وليست جاهزة للعمل.

ومن التحديات العملية التي تواجه السياسة الوطنية أنه على الرغم من هدف الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في تحسين وإدماج إجراءات السياسة وتقديم المساعدات مثل دعم الدخل، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بتصميم وتنفيذ الإطار، وما يخص التصميم فإن عدداً من يقدمون الخدمات قليل جداً مما يحد من مشاركة عدد أكبر من منظمات غير حكومية ومن المجتمع المحلي. أما ما يتعلق بتنفيذ الإطار الوطني يشير الخبراء إلى انعدام وجود التنسيق في إدارة القضايا بين الوزارات المعنية من جهة وضعف التنسيق بين الوزارات ومقدمي الخدمات للأطفال العاملين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إشارة الخبراء والعاملين إلى محدودية قدرة هذه الوزارات على إدارة الإطار بشكل فعال،

والقوانين. أما ما يتعلق بشؤون التشريعات فإن الوزارة تعاني من ضعف في تفعيل بعض التشريعات والقوانين في سوق والعمل التي يختص بشؤون عمل الأطفال.

ومن أكثر الأدوار أهمية للقسم هو نشر التوعية في جميع وسائل الإعلان حول مخاطر عمل الأطفال وضرره النفسي والجسمي على الأطفال. إلا أن هناك ضعفاً في الإعلانات والحملات التوعوية والاتصال المجتمعي في الوزارة مما قد يزيد من أسباب المشكلة وتطورها وذلك نتيجة عدم وجود مخصصات مالية كافية للحملات التوعوية في الوزارات. ومن ناحية أخرى وما يخص دور القسم في إعداد استراتيجيات وخطط لتأهيل الأطفال العاملين هناك فقد أشاروا الخبراء إلى ضعف القدرات التي تختص بشؤون إعداد استراتيجية مناسبة وعدم توفر البيانات اللازمة لها، حيث يعمل القسم على إعداد دراسات وأبحاث تفسر أسباب عمل الأطفال وتحديد حجمها إلا أن عدد هذه الدراسات غير كافٍ بالشكل المطلوب ولا تقيس حجم الظاهرة سنوياً وبشكل متصل، ولا تغطي جميع احتياجات الأطفال ومشاكلهم، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات تقييمية لسياسات والبرامج العاملة في مجال عمالة الأطفال.

وفيما يتعلق بالموارد البشري في الوزارة أشار العاملون في القسم أن هناك ضعفاً بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة والمدربة حول كيفية التعامل مع الأطفال العاملين، إضافة إلى قلة أعداد المفتشين بالوزارة التي تسمح بالعمل بفاعلية وإجراء كشوفات دورية على المنشآت التي يعمل بها الأطفال.

من أهم المشاريع التي أقيمت لهذه الغاية هو مركز الدعم الاجتماعي الذي سيتم تناوله نموذج لمحاولة الإجابة عن سؤال الدراسة.

مركز الدعم الاجتماعي

يُعد مركز الدعم الاجتماعي أحد أهم المراكز العاملة مع فئة الأطفال العاملين وأسرهم، وهو أحد المراكز التابعة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، تم تأسيسه عام 2008 وجاء بهدف تقديم خدمات لامنهجية للأطفال العاملين والمتسربين من المدارس من خلال بيئة آمنة وصحية يتعرفوا عن طريقها على حقوقهم وواجباتهم. يعمل هذا المركز مع الأطفال العاملين والمتسربين والمعرضين لخطر التسرب بالإضافة إلى جلسات المنازل من عمر (7-18) سنة. حيث جاء هذا المركز استجابة للمبادرات الوطنية في سعيها للحد من عمل الأطفال.

يعمل المركز لتحقيق أهدافه من خلال العديد من البرامج التي تتفاعل مع الطفل بشكل مباشر مثل البرنامج التعليمي

عائقاً في وجهة مكافحتها، وأن الوزارات المعنية بهذه الفئة لا تستطيع العمل وحدها بل هناك ضرورة إلى تنسيق الجهود بين منظمات المجتمع المدني في الأردن من أجل ابتكار سياسات وبرامج تضمن القضاء على عمل الأطفال وتكفل لهم حقوقهم، وهذا يوجه النظر إلى الدور الكبير الذي قد يلعبه الإعلان من خلال حملات توعوية عن مخاطر عمالة الأطفال على صحة الطفل ومستقبله، وهذا ما أشارت إليه تقارير المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأعوام 2000 و2011 و2012 وتحديثه عنه الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال عام 2006.

السؤال الثالث: إلى أي مدى يمكن اعتبار البرامج في

الأردن فعالة للتعامل مع عمالة الأطفال؟

لا يتم تنفيذ الخطط الوطنية والسياسات إلا من خلال برامج تطبق على أرض الواقع، وتتعامل مع فئة الأطفال العاملين وأسرهم وأصحاب العمل، وهناك العديد من المبادرات الوطنية في سعيها للحد من عمل الأطفال وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بدراسة مدى تحقيق أهداف أحد أهم برامج عمالة الأطفال في الأردن.

ويعد الأردن من أكثر الدول التي أعطت فئة الأطفال اهتماماً ورعاية كبيرة، حيث تمثل هذه الفئة ثلثي سكان الأردن ولذلك سعت الحكومات المتعاقبة إلى إحداث تشريعات متطورة تسعى إلى تنمية فئة الأطفال وتطويرهم وتأهيلهم خاصة العاملين منهم بصورة تتسجم مع حجم المشكلة والتحديات المحلية، فقد تم إنشاء قسم مكافحة عمل الأطفال التابع لوزارة العمل، حيث يعد هذا القسم أحد أهم المبادرات الوطنية للحد من ظاهرة عمل الأطفال، يسعى هذا القسم من خلال العديد من المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه للحد من ظاهرة عمل الأطفال.

ومن خلال إجراء العديد من المقابلات مع العاملين في القسم أكدوا أن هذه المهام تعاني من العديد من العقبات التي تعيق عملهم، فأشار العاملون إلى أن مهمة القسم في وضع وتنفيذ برامج عمل وسياسات تسعى إلى الحد من عمل الأطفال تحتاج إلى وجود شراكات حقيقية مع العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية من أجل وضع برامج تسعى إلى تحقيق الهدف.

أما ما يخص المهمة الأساسية لقسم التفتيش في الوزارة فقد أشار العاملون فيه إلى أن الكشف المستمر على أصحاب العمل والقطاعات التي يوجد فيها أطفال عاملين، أن أعداد المفتشين غير كافية للعمل بكفاءة وفاعلية، ولا يمكن من خلال هذا العدد تغطية جميع قطاعات العمل وعلى مساحات جغرافية واسعة مما يسمح بوجود الكثير من التجاوزات على التشريعات

إلى الحد من ظاهرة عمالتهم. وكان الهدف الأول والأساس له، سحب الأطفال العاملين من سوق العمل وبتضح من الجدول (2) أن المركز سعى إلى تحقيق هدفه من خلال تقسيمه إلى أهداف فرعية من خلال إجراء مسح ميداني لاكتشاف الأطفال العاملين في سوق العمل وعمل تقييم أولي لهم حيث استطاعوا الوصول إلى 2200 طفل عامل تقريباً وهذا الرقم ما كان يسعى إليه المركز لتحقيقه في عام 2014 من خلال مؤشر الأداء.

إضافة إلى هدف المركز في إجراء دراسات أولية للمشكلات التي تواجه الأطفال حتى يكون ذلك تمهيداً لاختيار الخدمات التي تلبي احتياجاتهم، حيث قام بإجراء 1110 دراسة لأطفال عاملين من أصل 1450 دراسة متوقع لهم إجراءها مما يشير إلى وجود نقص في هذا الجانب، وبرر المركز من جانبه النقص إلى عدم تعاون الأطفال في كثير من الحالات مما يسبب عدم قدرة الباحث على استكمال إجراءات الدراسة.

وبعد إجراء المسح الميداني والدراسات الأولية قام المركز بخطوة مهمة جداً في التخفيف من ظاهرة عمل الأطفال من خلال توفير بدائل اقتصادية للأسر حيث تفوق المركز في هذا الهدف من خلال تشغيل 248 من ذوي الأطفال العاملين وتحويل 312 أسرة للمعونات المالية والعينية بالإضافة إلى تقديم 198 خدمة متخصصة للأطفال وأسرههم. وهذه الأرقام تحقق إضعاف ما كان متوقع من المركز تحقيقه خلال سنة واحدة.

وبرنامج الإرشاد النفسي والاجتماعي، وتقديم خدمات متكاملة للأطفال من خلال إيجاد بدائل اقتصادية وخدمات اجتماعية ونفسية وقانونية هدفها خدمة الطفل وأسرته، بالإضافة إلى تقديم المركز العديد من الأنشطة الترفيهية واللامنهجية للأطفال تساعد على بناء قدراتهم وصقل ميولهم.

ما يميز هذا المركز عن غيره من باقي المراكز أنه مركز متخصص في مجال عمالة الأطفال ويقدم جميع خدماته وبرامجه مجاناً، ويسعى لعلاج مشكلة عمالة الأطفال من خلال إعادة الأطفال العاملين إلى مقاعد الدراسة من خلال توفير حلقات تعليمية للأطفال المنقطعين عن الدراسة وإعطائهم شهادة تعادل الصف العاشر هي شهادة معتمدة لدى وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى تحويل الأطفال العاملين إلى مراكز التدريب المهني حتى يتم تدريبهم على مهنة تتناسب مع ميولهم ورغباتهم في بيئة آمنة وصحية.

وعلى الرغم من الإنجاز الكبير الذي يحققه المركز في تقديم مساعدات للأطفال العاملين وأسرههم وتصويب أوضاعهم، إلا أن هناك بعضاً من جوانب النقص في تحقيق أهداف المركز، وفيما يلي عرض لتقييم أهداف المركز ومدى تحقيقها لسنة 2014:

يشير الجدول (2) إلى دور المركز في سحب الأطفال العاملين من سوق العمل، حيث يسعى المركز من خلال أهدافه

الجدول (2)

يوضح هدف المركز في سحب الأطفال العاملين من سوق العمل لعام 2014

المخرجات الفعلية	مؤشرات الأداء	المخرجات المتوقعة	الهدف الفرعي للمركز	أهداف المركز
2199 طفل	عدد الأطفال الذين تم اكتشاف حالاتهم	الوصول إلى (2200) طفل عامل/ متسرب من الذين يشملهم المسح الميداني.	إجراء مسح ميداني لاكتشاف الأطفال العاملين في سوق العمل وإجراء التقييم الأولي للحالات المكتشفة.	سحب الأطفال العاملين من سوق العمل
1110 طفل	عدد الدراسات الأولية التي تمت على الأطفال.	إجراء (1450) دراسة أولية للحالات التي تم اكتشافها للأطفال	إجراء الدراسة الأولية للمشكلات التي تواجه الأطفال تمهيداً لتقديم الخدمة اللازمة لهم.	
248 من ذوي الأطفال العاملين	عدد ذوي الأطفال المشتغلين	تشغيل 100 فرد من ذوي الأطفال العاملين	توفير بدائل اقتصادية للأسرة	
312 أسرة	عدد الأسر المحولة إلى المعونة المالية أو العينية	تحويل 100 أسرة للمعونات المالية والعينية		
198 خدمة لأسر الأطفال العاملين	عدد الخدمات التي قدمت إلى أسر الأطفال	تقديم 100 خدمة متخصصة من خدمات صحية وقانونية لأسر الأطفال		

الجدول (3)

يوضح هدف المركز في حماية الأطفال العاملين أو المتسربين من الانخراط بسوق العمل مبكراً لعام 2014

المخرجات الفعلية	مؤشرات الأداء	المخرجات المتوقعة	الهدف الفرعي للمركز	أهداف المركز
758 طفل	عدد الأطفال الملتحقين بالحلقات التعليمية الأولى والثانية والثالثة	تقديم خدمات التعليم غير النظامي ل (1000) طفل في صفوف المتسربين	تقديم الخدمات التعليمية للأطفال المعرضين للالتحاق بسوق العمل بسن مبكر	منع وحماية الأطفال العاملين/ المتسربين ممن هم عرضة للانخراط في سوق العمل مبكراً
25 طفلاً	عدد الأطفال المستكملين دراستهم	تمكين 50 طفلاً من استكمال دراستهم الأكاديمية منزلياً	تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم غير النظامي/الدراسة المنزلية	
279 طفل	عدد الأطفال المعادين للمدارس	إعادة 200 طفل للمدارس النظامية	تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم النظامي من خلال إعادة الأطفال إلى المدارس النظامية	
48 طفلاً	عدد الأطفال الملتحقين في برنامج التعليم غير الرسمي	استهداف 200 طفل في الصفوف المستحدثة للتعليم غير الرسمي	تقديم الخدمات التعليمية في مجال التعليم غير الرسمي	

الجدول (4)

يوضح هدف المركز في تدريب وتأهيل الأطفال العاملين المعرضين للانخراط في سوق العمل مبكراً لعام 2014

المخرجات الفعلية	مؤشرات الأداء	المخرجات المتوقعة	الهدف الفرعي للمركز	أهداف المركز
604 طفل	عدد الأطفال المستفيدين من خدمات الإرشاد الفردي	عدد 200 طفل مستفيد من خدمات الإرشاد الفردي	تقديم خدمات الإرشاد الفردي المتخصص للأطفال وحل المشكلات التي يواجهونها	تدريب وتأهيل الأطفال العاملين/ المتسربين ممن هم عرضة للانخراط المبكر في سوق العمل
195 نشاط	عدد نشاطات الإرشاد الجماعي	تنفيذ 100 نشاط إرشاد وتدريب جماعي	تنمية مهارات الأطفال الذاتية والجماعية وبناء شخصياتهم	
167 نشاط	عدد الأنشطة المنفذة	تنفيذ 150 نشاط	تنفيذ سلسلة من النشاطات الهادفة في مجالات الرياضة والرسم والموسيقى	
10 جلسات و 249 مستفيد	عدد جلسات الإرشاد وعدد المستفيدين	عقد 10 جلسات إرشاد ل 500 مستفيد	تطوير مهارات الأطفال على كيفية الالتحاق الناجح بالتدريب المهني ومن ثم سوق العمل	
402 طفل	عدد الأطفال المسجلين والمهينين	استقبال وتهيئة 1000 من الأطفال الجدد منذ لحظة تسجيلهم	استقبال الأطفال الجدد منذ لحظة تسجيلهم في المركز للوصول إلى تقديم الخدمة المناسبة والاندماج في المركز.	

يستطيع تحقيق إلا النصف.

ومن جهة أخرى سعى المركز أيضاً إلى إعادة الأطفال إلى المدارس النظامية فقد حقق في هذا الهدف إعادة 279 طفلاً وهذا الرقم أكثر مما كان متوقفاً. وقد سعى إلى استهداف 200 طفل في الصفوف المستحدثة للتعليم غير الرسمي إلا أنه لم يلتحق به سوى 48 طفلاً. وأشار العاملون في المركز إلى أسباب عدم تحقيق الأهداف المطلوبة بالشكل المطلوب إلى عدم انقطاع الدعم المادي عن المركز بسبب انتهاء المشاريع القائمة فيه والتابعة لمنظمات المجتمع المدني.

يشير الجدول (3) إلى الهدف الثاني من أهداف مركز الدعم الاجتماعي من منع الأطفال العاملين أو المتسربين ممن هم عرضة للانخراط في سوق العمل مبكراً، والآليات التي اتبعتها المركز من أجل تحقيقه وذلك عن طريق تقديم إجراءات وقائية منمثلة بخدمات تعليمية للأطفال المعرضين للالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة حيث سعى المركز في مؤشر الأداء له للتقديم 1000 خدمة تعليمية للأطفال إلا أنه لم يستطع الوصول إلا ل 758 طفل. إضافة إلى سعيه لتقديم خدمات تعليمية في المجال الغير نظامي ل 50 طفلاً إلا أنه لم

المهني ومن ثم سوق العمل. وسعى أيضاً إلى استقبال وتهيئة 1000 طفل من الأطفال العاملين أو المتسربين إليه من أجل تقديم الخدمات المناسبة لهم إلا أنه لم يتم في عام 2014 إلا استقبال 402 طفل في المركز، وعزز العاملين فيه ذلك نتيجة ضعف الإعلان عن خدماته والبرامج التي يقدمها للمجتمع المحلي بسبب محدودية موارد المركز.

يشير الجدول (5) إلى دور المركز وإيمانه بأهمية الدور الوقائي للحد من عمل الأطفال، حيث سعى إلى التوعية العامة والتوعية المتخصصة في مجال الحد من عمل الأطفال من خلال العديد من الإجراءات تتضمن تشكيل 6 لجان محلية و18 اجتماعاً لجنة حماية من عمل الأطفال داخل المجتمعات المحلية إلا أن لم تشكل سوى 6 اجتماعات للجان الحماية.

يشير الجدول (4) إلى دور المركز في تدريب وتأهيل الأطفال العاملين أو المتسربين ممن هم عرضة للانخراط في سوق العمل مبكراً من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية مثل تقديم خدمات الإرشاد الفردي المتخصص للأطفال وحل المشكلات التي يواجهونها من خلال الوصول إلى 604 أطفال وتقديم الخدمات لهم. إضافة إلى تنفيذ المركز 195 نشاط إرشادي وتدريب جماعي بهدف تنمية مهارات الأطفال الذاتية وبناء شخصياتهم و167 نشاط في المجالات الترفيهية من رسم وموسيقى ورياضة.

وفي مجال التدريب المهني سعى المركز إلى عقد عشر جلسات ل500 مستفيد إلا أن الإقبال عليهم لم يكن بالشكل المطلوب فتم عقد عشر جلسات ل249 طفل وذلك بهدف تطوير مهارات الأطفال على كيفية الالتحاق الناجح بالتدريب

الجدول (5)

هدف المركز في التوعية العامة والمتخصصة في مجال عمالة الأطفال لعام 2014

المخرجات الفعلية	مؤشرات الأداء	المخرجات المتوقعة	الهدف الفرعي للمركز	أهداف المركز
6 لجان 6 اجتماعات	عدد اللجان المشكلة عدد محاضرات الاجتماعات	تسجيل 6 لجان محلية و18 اجتماع لجنة حماية	تشكيل لجان محلية للحماية من عمل الأطفال داخل المجتمعات المحلية	التوعية العامة والتوعية المتخصصة في مجال الحد من عمل الأطفال
اتفاقية واحدة	عدد الاتفاقيات الموقعة	توقيع 3 اتفاقيات مع القطاع الخاص	تفعيل دور القطاع الخاص والأهلي لمكافحة عمل الأطفال	
10 فعاليات	عدد المقابلات التلفزيونية/الإذاعة/الحملة الإعلانية	المشاركة في الفعاليات الإعلامية المتخصصة	تفعيل دور وسائل الإعلام في الجهود الوطنية لمكافحة عمل الأطفال	
لم يتم تشكيل أي لجنة	اللجنة الإعلامية تم تشكيلها الخطة الإعلامية تم إعدادها وتنفيذها	تشكيل لجنة إعلامية من الجهات المتخصصة وذات العلاقة لإعداد إعلامية وتنفيذها		

العديد من الصعوبات التي تواجهه من عدم وجود تنسيق ما بين المؤسسات المعنية من أجل تكاتف الجهود في سبيل تقديم خدمات متكاملة للأطفال العاملين وأسره، إضافة إلى الاعتماد في برامجه على دعم خارجي من مؤسسات المجتمع المدني مما يؤثر على ديمومة البرامج واستمرارها.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المركز في سبيل الحد من مكافحة عمل الأطفال وإعادة تأهيل الأطفال العاملين وإرجاعهم إلى مقاعد الدراسة، إلا أن وحده لا يكفي وخاصة أن خدماته تشمل محافظتين فقط هما عمان والزرقاء، لذلك لا بد من تصميم العديد من البرامج وعلى مساحات جغرافية واسعة تشمل جميع محافظات المملكة حتى يتم مكافحة عمل الأطفال وتقديم الخدمات على اختلاف أنواعها للأطفال العاملين وأسره.

وفي مجال تفعيل دور القطاع الخاص والأهلي لمكافحة عمل الأطفال سعى إلى توقيع ثلاث اتفاقيات إلى أنه لم يوقع سوى اتفاقية واحدة وذلك لعدم تعاون الجهات المعنية بالشكل الكافي وضعف التنسيق. وكان أخيراً أهمية تفعيل دور وسائل الإعلام في الجهود الوطنية لمكافحة عمل الأطفال وذلك من خلال المشاركة في الفعاليات الإعلامية المتخصصة من مقابلات تلفزيونية وإعلانات إلا أنه لم يستطع من تشكيل لجنة إعلامية لإعداد خطة إعلامية فاعلة وتنفيذها.

ومن خلال العرض السابق لأبرز أهداف مركز الدعم الاجتماعي نموذج عن البرامج العاملة في مجال عمالة الأطفال تبين لدى الباحثة وجود بعض جوانب الضعف في أداء المركز من خلال عدم قدرته إلى تحقيق أهداف بالشكل المطلوب بسبب

ملخص النتائج

على الرغم من وجود العديد من السياسات والاستراتيجيات المحلية التي تسعى للحد من ظاهرة عمالة الأطفال إلا أن الدراسات تشير إلى تزايد نسبة الأطفال العاملين في الأردن، ومن خلال العرض السابق لنتائج الدراسة المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات العاملة في مجال عمالة الأطفال توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج التي تتلخص بالآتي:

* مجال السياسات والتشريعات:

أولاً: فيما يتعلق بالتصميم:

1. توصلت الدراسة إلى التزام الأردن بالتوقيع على المواثيق الدولية، لكن هذا الالتزام لم يتم ترجمته على أرض الواقع بالشكل الكافي من خلال السياسات والبرامج.
2- عدم تطوير التشريعات الأردنية أو تعديلها بالشكل المناسب للحد من عمل الأطفال بما ينسجم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقع عليها، ومراعاة خصوصية المجتمع الأردني.

3- لم توفر السياسات في الأردن بدائل اقتصادية لأسر الأطفال العاملين بالشكل الكافي من أجل رفع مستوى دخل أسر الطفل العامل.

ثانياً: فيما يتعلق بالتطبيق:

1- ضعف الإعلام في تعزيز وعي المجتمع بمشكلة عمالة الأطفال ومدى أثارها السلبية على الأطفال ونموهم ومستقبلهم.
2- النقص في الموارد البشرية المدربة في المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال للتعامل مع الأطفال العاملين وأسرههم بكفاءة وفعالية.

3- قلة أعداد المفتشين في وزارة العمل مما يعيق متابعة الأطفال العاملين في سوق العمل بشكل أكبر بالإضافة ضعف تدريبهم.

4- عدم تفعيل التعاون والشراكات بين القطاعات الرسمية والأهلية للحد من الظاهرة.

ثالثاً: وفيما يخص الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال توصلت الدراسة إلى العديد من الملاحظات، التي تتلخص بالآتي:

- عدم وجود نظام متابعة سليم للطفل العامل في الإطار الوطني بعد تنفيذ التدخل المهني.

- ضعف الجهات الحكومية العاملة في مجال تنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال والتي تم تحديدها في الإطار نفسه -وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة التنمية الاجتماعية-.

- وجود بعض الصعوبات التي تتعلق بتصميم وتنفيذ

الإطار الوطني على أرض الواقع.

- ضعف الرقابة على أصحاب العمل بسبب عدم وجود عدد كاف من مفتشي وزارة العمل.

البرامج:

1. تبين من الدراسة عدم وجود برامج شاملة تقدم خدمات متكاملة للأطفال العاملين الذين يعانون من ظروف اجتماعية ومالية صعبة.

2. قلة إعداد البرامج الحكومية العاملة في مجال عمالة الأطفال على اختلاف أنواعها.

3- ضعف تنفيذ البرامج القائمة حالياً والمتعلقة بالحد من عمل الأطفال بشكل فعال.

4- عدم تحقيق التكامل في الخدمات الاجتماعية المقدمة للأطفال العاملين وأسرههم من خدمات صحية وثقافية وتعليمية وبيئة.

5- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تقديم برامج تسهم في الحد من ظاهرة عمل الأطفال.

الدراسات والإحصاءات:

1. عدم وجود قاعدة بيانات وطنية تختص بعمل الأطفال حتى يتم مساعدتهم، وتطبيق منهجية علمية لجمع البيانات الإحصائية وتحديثها وتطويرها بشكل دوري.

2. عدم وجود إحصاءات حديثة لعدد الأطفال العاملين في الأردن مما يعيق التوجه الصحيح في الحد من الظاهرة.

3. قلة الدراسات والأبحاث التقييمية لفعالية القوانين والسياسات الموجودة للحد من عمل الأطفال.

4. ضعف الدراسات وقتلتها مما يعني أن الاستراتيجيات والسياسات لا تبنى على دراسات توضح الأسباب والاتجاه لمكافحة عمالة الأطفال.

التوصيات:

1. إجراء تحديث للتشريعات والسياسات العاملة في مجال عمالة الأطفال وذلك للحد منها.

2. تفعيل البرامج التنفيذية في مجال عمالة الأطفال. وتوفير برامج متكاملة للأطفال العاملين وأسرههم.

3. توفير بدائل اقتصادية لأسر الأطفال العاملين ورفع مستوى دخلهم.

4. تزويد المؤسسات العاملة بمجال عمالة الأطفال بالموظفين المؤهلين والمدربين للتعامل مع الأطفال العاملين وأسرههم.

5. تفعيل التعاون والتنسيق بين الوزارات والقطاعات الأهلية في مجال الحد من عمالة الأطفال.

منهجية علمية لجمع البيانات الإحصائية وتحديثها وتطويرها بشكل دوري.
تفعيل دور الإعلام في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال من خلال عمل حملات توعوية للأثار السلبية التي تنتج من عمل الأطفال.

6. إجراء العديد من الدراسات التقييمية للوقوف على الأسباب التي أدت إلى عمل الأطفال.
7. ضرورة إجراء مسح شامل للأطفال العاملين في الأردن من أجل الحصول على أرقام دقيقة.
8. الحاجة إلى تطوير قاعدة البيانات الوطنية حتى يتم استخدامها في البرامج والخدمات المقدمة للأطفال، وتطبيق

المصادر والمراجع

الاجتماعية القومية، المجلد 27، العدد 3، ص 17-40.
السرحان، أ. (2006). عمالة الأطفال: عمل قسري وإساءات بدنية وجنسية. الغد (صحيفة يومية)، 522، الجزء ج، ص 8.
سروجية، أ. (2005). 20% من الأسر في اريد تعتمد على عمالة الأطفال. استرجعت 6 حزيران (2005) الساعة 11:58 من: www.amanjordan.jo/news/wmview.php
السعيد، س. (1989). ورقة عمل مقدمة في التنظيمات الأهلية العربية، في مؤتمر القاهرة 31 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 1989.
سليمان، خ، ومركة، س. (2002). أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال. مجلة عالم الفكر، 30 (3)، 144-125.
الشريف، م. (2001). العنف ضد الأطفال العرب نحو بيئة خالية من العنف. عمان: مركز الأفاق للدراسات والأبحاث.
شومان، م. (1986). ندوة عمالة الأطفال في مصر. المجلة الاجتماعية القومية، مجلد 23، ص 89-90.
عبد الجواد، ث. (1999). الأوضاع المتغيرة لظاهرة عمالة أطفال الشوارع في التسعينات. مجلة الطفولة والتنمية. العدد الصفري، ص 229-244.
عبد الحق، ع. (2002). ظاهرة عمل الأطفال في البلدان العربية خلفية وأبعاد المشكلة. ورقة عمل مقدمة لندوة ظاهرة تشغيل الأطفال في البلدان العربية بين اكراهات الواقع ورهانات العولمة، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، 16-18/4/2002، الدار البيضاء، المغرب.
عبد العزيز، ف. (1999). ظاهرة تشغيل الأطفال في السياق الاقتصادي والثقافي. دراسة أنثروبولوجية في مدينة اريد، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة اليرموك، اريد، الاردن.
عبد العظيم، م. (2002). وصف أوضاع العاملين في الصناعة دراسة ميدانية على منطقة الخشابية بمدينة المنيا. مجلة الطفولة والتنمية، العدد (6) المجلد 2، ص 59-88.
عبد الفتاح، أ. (2001). عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية. القاهرة: عالم الكتب.
عبدالله، أ. (1986). عمالة الأطفال في صناعة دباغة الجلود في القاهرة. القاهرة: مركز جيل للدراسات الشبابية والاجتماعية.
عبود، ج. (1997). عمالة الأطفال في الأردن "دراسة وطنية". هيئة العمل الوطني للطفولة، الأردن: عمان: ترجمة، العربية للأعلام.
علي، ف. (1995). "عمل الأطفال في مرحلة الطفولة المتأخرة وعلاقته بالتوافق النفسي وتقدير الذات". مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 19، جزء 1، ص 257-291.
القبندي، س. (2013). السياسة الاجتماعية والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

أبو حديبة، ع. (1982). استغلال عمل الأطفال. نيويورك، الأمم المتحدة.
أبو حوسه، م. (2002). ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة عمان، دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين في مدينة عمان. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 29 (3)، ص 641-657.
أشتي، س. (1995). دراسة لتقصي وتصنيف الأسباب الدافعة إلى تسرب الطلبة من المرحلة الإلزامية في مديرية التربية والتعليم لضواحي عمان للعام الدراسي 1992/1993. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
الجوخدار، ح. (1992). قانون الأحداث للجناحين. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
الحايك، ز. (1997). ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني. مجلة العمل، 20 (77-79)، ص 26-36.
الحريري، م. (2001). عمالة الأطفال في الوطن العربي. مجلة الطفولة العربية، المجلد 2، العدد 7، ص 55-73.
حمزة، ج. (1996). عمالة الأطفال "رؤية نفسية". مجلة علم النفس، المجلد 11، العدد 40-42، ص 150-157.
الخصاونه، ي. (2005). رعاية الطفل الاجتماعية وحقوقه التربوية في التشريعات الأردنية ومدى تطبيقها في المجتمع. الخطيب، ج. الخطيب، ع. (1980). حقوق الطفل في التشريع الأردني "تحليل للبعدين النفسي والاجتماعي". مركز البحوث والدراسات الاجتماعية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان: الأردن.
دبوب، ن. (2001). عمالة الأطفال في الأردن. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "تحو بيئة خالية من العنف للأطفال العرب"، عمان: الأردن.
درويش، ه. (2001). عمال الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية دراسة على عينة من الأطفال وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
ديبو، أ. (1999). عمالة الأطفال في بعض دول المنطقة العربية. بيروت: مكتب العمل الدولي.
رمزي، ن. (1998). ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربية نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية. المجلد 1.
رمزي، ن. عازر، ع. (1990). عمالة الأطفال في مصر. المجلة

- تقديلاً، م. وبدوي، ر. (2004). مهارات التواصل بين البيت والمدرسة. عمان: دار الفكر، ط1.
- الكسواني، س. (1979). حقوق الطفل في التشريع الأردني (دراسة قانونية تحليلية موجزة). منشورات الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2000). استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن. عمان، الأردن.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2010). دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن - الجسمية والاجتماعية والنفسية. عمان، الأردن.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2011). الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال. عمان، الأردن.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2011). الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال.
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2012). عمل الأطفال في الزراعة في الأردن. عمان، الأردن.
- مركة، س. (1998). عمل الأطفال في المجتمع الأردني. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مصري، م. (2012). حقوق الطفل في المنطقة العربية الواقع والمأمول. سورية، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- المطيري، ل. (2000). عمالة الأحداث في قانون العمل الأردني. بحث مقدم لغايات التسجيل في سجل الأساتذة المحامين، الأردن: عمان.
- المعجم الوسيط الجزء الثاني. طبعة دار صادر، بيروت، 1984.
- مقابلة، منظمة العمل الدولية بتاريخ 2013/12/9، عن تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية في ثلاث محافظات في الأردن (عمان، أربد والمفرق).
- منظمة العمل الدولية (1983). اتفاقيات وتوصيات العمل العربية. إدارة مستويات العمل، مكتب العمل العربي.
- منظمة العمل الدولية ودائرة الإحصاءات العامة (2007). الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية.
- منظمة العمل الدولية ودائرة الإحصاءات العامة، (2014). تقرير التقييم السريع لعمل الأطفال في القطاع غير المنظم في المناطق الحضرية في ثلاث محافظات في الأردن (عمان، أربد والمفرق).
- ناصر، م. (1994). العمل في المنزل. مجلة العمل، العدد 67، ص 76-72.
- نصر الدين، د. (2001). المشكلات السلوكية لدى الأطفال العاملين دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- الهالات، خ. (2003). ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع السياحي في مدينة البتراء. رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- وزارة العمل (2006). الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال. عمان: الأردن.
- وزارة العمل ومركز الدعم الاجتماعي (2010). دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن. عمان، الأردن.
- وهدان، ن. (1996). عمالة الأطفال وانعكاساتها على الأسرة
- المصرية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد 4، العدد 1، ص 176-201.
- يونيسف (2006). وضع الأطفال في العالم 2006.
- اليونيسف، (1994). وضع الأطفال في العالم. عمان: الأردن.
- Aragao, A. (1997). Working Children in the informal Sector in Managua Uppsala University Sweden, DAI-C58/04, P. 1172.
- Buchmann, C. (2000). Family Structure, Parental Perceptions, and Child Labor in Kenya. Social Forces 78 (4), p. 1349-1378.
- Byrne, B. (2004). Qualitative Interviewing. In Seale, C. (Ed). Researching Society and Culture, 2nd Edition. London, Sage Publications.
- Doiach N.S (1984). The Oxford English – Arabic Dictionary, Oxford University Press, p.398.
- European Commission, PCM (2004). "Project cycle".
- Evaluating, Department Office of Evaluation Planning Coordination.
- Greenberger, E. (1983). A Researcher in the Policy Arena, The Case of Child Labor, American Psychologist, 38, (1), pp 104-11,
- Guidelines for Project Evaluation Practical Method for Project.
- Hawamdeh, H. and Spencer, N. (2002). Child Labor Work. Child; Care, Health & Development, 28 (1). P. 47-49.
- Holstein, A. and Gubrium, F. (1997). Active Interviewing. In: Silverman, D. Ed. Qualitative Research; Theory, Method and practice. London, Sage Publications.
- International Labour Office (2002). Eliminating the Worst Forms of Child Labour. Practical Guide to IOL Convention NO. 182. P. 15-24, 149p.
- International Labour Organization (2004). Child Labour: A Text Book for University Students. Geneva. ILO.
- Japan International Cooperation Agency JICA (2004).
- Kurt, H. and David, M. (2005). Combating the Worst Forms of Child Labor in Bolivia. Human Right; Journal of the Section of Individual Rights and Responsibilities, winter 2005, 44 (1), p 12-15.
- Management guidelines ", Aid Delivery Methods
- Mendelievich, E. (1979). Child Labour. International Labour Review, 118, (5), 557-568.
- Miller, J. and Glassner, B. (1997). The Inside and Outside: Findings Realities in Interviews. In: Silverman, D. Ed, Qualitative Research; Theory, Method and Practice. London, Sage Publication.
- Murshed, M. (2001). Unraveling Child Labor and Labor Legislation. Journal of International Affairs. Fall 2001, 55 (1), p. 169.
- Shahin, A. and Abu Rumman, R. (2003). Child Labour and

Unicef (1990). The State of the Environment Children and the Environment, United Nations.

Education in Jordan. Ministry of Labour.
Thijs, G. (1997). Child labor: Trends & Challenges in Asia. (Geneva, ILO).

Evaluation of Child Labor Social Policies in Jordan

*Haya H. Al-Tarawneh, Mohammed Al-Ma'ni **

ABSTRACT

This study aimed to evaluate the social policies of the child labor in Jordan through the study of the International Conventions that signed by Jordan, and the most important strategies, policies, and the national plans which are active in the field of child labor. In addition, it aimed to assess the mechanism of applying these strategies through the programs that have been applied in reality.

In order to achieve this purpose, the qualitative approach was adopted to create a deeper understanding of social policies and national strategies in terms of design and mechanism of application and analysis of the most important documents of the institutions concerned with child labor in Jordan, represented by the Ministry of Labor, Ministry of Social Development, and the National Council for Family Affairs, in addition to the weakness of access to the necessary information. Due to the use of this approach, the researcher also carried out a depth interview with experts in the field of child labor and the workers in the combat of child labor programs.

The study finding showed that there is a weakness in the design and implementation of the policies to combat child labor; a lack of coordination between ministries and institutions concerned in this field which, in turn, leads to a non-integrated provision services for working children and their families. In addition to the deficit in the development of the legislation and policies, or amending them in an appropriate manner to reduce of the child labor.

In conclusion, the study came out with a set of recommendations that will help decision-makers to identify the most important reasons that prevented combating child labor in Jordan. For example, the need to develop and amend the currently existing legislation and policies appropriately to reduce of this phenomenon, and seek to promote cooperation and coordination between the ministries and institutions in reducing of child labor. Furthermore, there is a need for many evaluative studies in the field of child labor in order to know the reasons that lead to increase the ratio of children working in Jordan.

Keywords: Child Labor, Social Policies, Evaluation.

* School of Arts, The University of Jordan, Jordan. Received on 14/08/2016 and Accepted for Publication on 08/10/2016.